

مؤقت

مجلس الأمن
السنة السادسة والستون



الجلسة ٦٥٢٠

الخميس ٢١ نيسان/أبريل ٢٠١١، الساعة ١٥/٢٠
نيويورك

الرئيس: السيد ألثاني. (كولومبيا)

الاتحاد الروسي السيد بانكين
ألمانيا السيد تيلمان
البرازيل السيد فيرنانديس
البرتغال السيدة كورتيس بالما
البوسنة والهرسك السيد فوكاسينوفيتش
جنوب أفريقيا السيد غوفندر
الصين السيد سون شياو بو
غابون السيدة نتيام - إهيا
فرنسا السيد بون
لبنان السيد حشباب
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيد برهام
نيجيريا السيد إدوكبا
الهند السيد كومار
الولايات المتحدة الأمريكية السيدة كينيون

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim

.Reporting Service, Room U-506



استؤنفت الجلسة الساعة ١٥/٣٠.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أود أن أبلغ المجلس بأني

تلقيت رسالة من ممثل جمهورية إيران الإسلامية يطلب فيها دعوته إلى المشاركة في هذه الجلسة. وما لم أسمع اعتراضاً، أدعو الممثل إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وأود أن أذكر جميع المتكلمين أولاً تستغرق بياناتهم أكثر من أربع دقائق، بغية تمكين المجلس من إنجاز عمله بسرعة.

أعطي الكلمة الآن لممثل المملكة العربية السعودية.

السيد العبيدي (المملكة العربية السعودية): أود أن

أتقدم بالشكر إلى السيد لين باسكو على إحاطته الإعلامية الوافية للمجلس، ويود وفد بلادي أن يلقي البيان التالي نيابة عن الوفود العربية الدائمة لدى الأمم المتحدة.

أتوجه بالشكر إلى رئيس مجلس الأمن وأهنيئ

جمهورية كولومبيا على رئاستها للمجلس في شهر نيسان/أبريل ٢٠١١. كما تعرب المجموعة العربية عن مشاعر التقدير لرئاسة المجلس لعقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن الحالة في الشرق الأوسط. بما فيها قضية فلسطين.

يعقد هذا الاجتماع في الوقت الذي تتمادى

الحكومة الإسرائيلية في تعنتها وتواصل أنشطتها الاستيطانية غير القانونية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، وهي مشكلة تهدد بتقويض مسيرة السلام برمتها.

لا يزال الصراع العربي - الإسرائيلي يهيمن ويطغى

على كل قضايا الشرق الأوسط، فلا يوجد صراع إقليمي أكثر تأثيراً منه على السلام العالمي. وقد فاقم المشكلة غياب النوايا الحسنة لدى الحكومة الإسرائيلية التي بدلا من البحث بجدية عن السلام، تستمر في الاستحواذ على المزيد من الأراضي الفلسطينية، وفي بناء المستوطنات غير القانونية لخلق

حقائق جديدة على الأرض، والاستمرار في قتل الفلسطينيين وتشريدهم ومصادرة أراضيهم وممتلكاتهم.

إن المستوطنات الإسرائيلية تقوض احتمالات قيام دولة فلسطينية متصلة وقابلة للحياة مستقبلاً، وتجعل من الصعوبة بمكان أن تتمكن أي حكومة فلسطينية من العمل بفعالية أو من إقناع الفلسطينيين بإمكانية تحقيق السلام. ومن غير الأخلاقي أن تفرض العقوبات على شعب رازح تحت الاحتلال في حين تستمر سلطات الاحتلال بأنشطتها الاستيطانية آمنة من المساءلة. إن السلام هو السبيل الوحيد لتحقيق أمن الأشتقاء الفلسطينيين وإسرائيل، لكننا نشكك في النوايا الإسرائيلية حين تمتنع إسرائيل عن تقديم أية مبادرات سلمية جادة. فهي تستمر في تمييع المفاوضات والاعتماد على الإجراءات الأحادية التي قطعاً لن تحقق السلام. وآن الأوان لأن تدرك إسرائيل أنها لا يمكن أن تستمر في إعفاء ذاتها من التقيد بقواعد السلوك الدولي المبينة على القانون الدولي.

لقد أصدرت معظم الدول المجتمع هنا، بما فيها الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن، بيانات منفردة ضد استمرار الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية، وما تحتاج إليه هو اتخاذ موقف جماعي يعكس بوضوح هذا الإجماع القائم.

وعبرت الدول العربية بوضوح من خلال مبادرة السلام العربية التي أطلقتها المملكة العربية السعودية وتبنتها القمة العربية، عن التزامها بالسلام، وأكدت الدول العربية التزامها بتحقيق السلام العادل والشامل الذي يقوم على قواعد القانون الدولي، ولكننا لم نجد التزاماً متبادلاً من إسرائيل. إنه أمر بالغ الأهمية أن يكون هناك اتجاه إلى إحياء العملية السلمية وأن تتعامل إسرائيل مع الأمر بصدق وجدية تجاه عملية السلام. بما في ذلك التوقف الفوري عن بناء المستوطنات والبدء بتفكيكها بدلا من التوسع فيها.

كما تطالب المجموعة العربية المجتمع الدولي بالعمل على تنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وخاصة قرارات هذا المجلس الموقر، كما تطالب إسرائيل بسحب قواتها من جميع الأراضي العربية المحتلة، بما فيها الجولان في سوريا. إن الإجراءات التي اتخذتها أو ستخدها إسرائيل بهدف تغيير الوضع القانوني والمادي والديمقراطي لاغية وباطلة وليس لها أي أثر قانوني، تشكل انتهاكا فاضحا للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وقرارات الشرعية الدولية بما فيها القرار ٤٩٧ (١٩٨١)، كما تطالب المجموعة العربية إسرائيل بالانسحاب من مزارع شبعا وتلال كفر شوبا والجزء الشمالي من بلدة الغجر في لبنان. وتطالب المجموعة العربية مجلس الأمن بالعمل على تحقيق السلام العادل والشامل في الشرق الأوسط على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ و ٤٩٧ ومبدأ الأرض مقابل السلام ومبادرة السلام العربية.

إن جمود عملية السلام يزيد من جاذبية التوجهات المتطرفة وقد بلغت مشاعر اليأس والإحباط حداً بالغ الخطورة ولا بد من التعامل مع تنامي الانطباع العربي والإسلامي بأن المجتمع الدولي يفتقر إلى الجدية والمصادقية. فمجلس الأمن يشهد مأزقاً في عدم تمكنه من تنفيذ قراراته، هذا المأزق هو نتاج ازدواجية المعايير في العلاقات بين الدول، واستخدام حق الفيتو لتعطيل المجلس من القيام بالمهام المنوطة به وبما يخدم ويضمن مصالح الدول المتضررة. وبخروج المجلس من هذا المأزق حتماً سنشهد احترام جميع أعضاء الأمم المتحدة لقرارات المجلس والتزامهم بها. وهو ما سيعيد للمجلس مصداقيته وقيامه بالدور الذي أنيط به في حفظ الأمن والسلم الدوليين.

وترحب المجموعة العربية بجهود إدارة فخامة الرئيس باراك أوباما لإحراز تقدم صوب خطة سلام شامل وإنشاء

يشكل الوضع القائم في قطاع غزة المحاصر عاملاً آخر يزيد تفاقم المشكلة، وأصبح سجنًا كبيراً بسبب الحصار الجائر الذي تفرضه إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، وما ينجم عنه من عواقب إنسانية كارثية. كما تواصل قوات الاحتلال الإسرائيلي الاعتداءات العسكرية الوحشية ضد الشعب الفلسطيني التي كان آخرها بتاريخ ٢ نيسان/أبريل ٢٠١١، أي الهجوم الوحشي على الشعب الفلسطيني في غزة الذي أدى إلى مقتل الأبرياء في بيت لاهيا وجرح الكثيرين من الفلسطينيين، إضافة إلى القائمة الطويلة من انتهاكات إسرائيل للقانون الدولي بما في ذلك القانون الإنساني الدولي، والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

وتبرهن إسرائيل من خلال اعتداءاتها وجرائمها المتكررة أنها فوق القانون، ولا تعير أهمية لقرارات الشرعية الدولية والقانون الدولي واتفاقية جنيف الرابعة لحماية المدنيين مستقلة بذلك صمت المجتمع الدولي وتقاعسه إزاء ما تقتربه إسرائيل من جرائم حرب. وفي هذا الإطار، تطالب المجموعة العربية الأمم المتحدة وخاصة مجلس الأمن، واللجنة الرباعية بتحمل مسؤولياتها لوقف حملة الاستيطان الشرسة ووقف العدوان الإسرائيلي المستمر والعمل على توفير حماية دولية للشعب الفلسطيني الأعزل في قطاع غزة وإنهاء الحصار عليه وفتح المعابر من وإلى قطاع غزة وتفعيل اتفاق المعابر.

ومناسبة الذكرى السنوية ليوم الأسير الفلسطيني، تدعو المجموعة العربية المجتمع الدولي، وخاصة مجلس الأمن إلى إجبار السلطات الإسرائيلية على السماح للفلسطينيين بزيارة ذويهم من السجناء، وإطلاق سراح الأسرى الفلسطينيين الذين يقبع قرابة ٦٠٠٠ أسير في السجون الإسرائيلية من بينهم عشرات الأسرى العرب. وهناك ٣٠٠ أسير أمضوا عشرات السنين في السجون الإسرائيلية.

العامّة ليس فحسب جاهزاً لدعم وظائف الدولة، بل أصبح نموذجاً للبلدان النامية الأخرى. وفي الوقت نفسه، قلصت السلطة الفلسطينية اعتمادها على دعم المانحين للميزانية بخمسين في المائة تقريباً. وبعبارة أخرى، لدينا هيكل دولة فلسطينية قادرة على مزاوله وظيفتها.

هذا التقدم الكبير خلال السنوات القليلة الماضية ما كان ليحدث لولا عزيمة رئيس الوزراء سلام فياض ووزرائه، وتعاون حكومة إسرائيل ودعمها، والدعم المالي الراسخ من مجتمع المانحين الدوليين. هذا التعاون الثلاثي الأطراف في إطار لجنة الاتصال المخصصة قد أسهم إسهاماً كبيراً في نجاح جهود بناء الدولة الفلسطينية.

غير أنه لا تزال هناك تحديات تتطلب انتباهاً عاجلاً. فخطه بناء الدولة الفلسطينية تقترب بسرعة من حدودها القصوى فيما يتعلق بما يمكنه إنجاز في ظل الحيز السياسي والمادي المتاح للسلطة الوطنية الفلسطينية. وطالما استمرت إسرائيل في سيطرتها على المنطقة جيم، التي تمثل ٦٠ في المائة من الضفة الغربية، فإن النمو الاقتصادي لن يكون كافياً ليتمكن السلطة الفلسطينية من أن تصبح مستدامة. ومن أجل كسر هذه الحلقة وكفالة استدامة السلطة مستقبلاً، يجب على إسرائيل أن تتخذ خطوات إضافية لإزالة القيود والتدابير في المنطقة جيم، وأن تسمح بالوصول إلى الأراضي والمياه في هذه المناطق، وأن تتبع استراتيجية تجارية تتسم بالاتساق.

وكما لاحظ المجتمع الدولي مراراً وتكراراً، فإن مسار بناء الدولة الفلسطينية ومسار المفاوضات السياسية متعاضان. ولا يمكن للتقدم على أحد المسارين أن يمضي بعيداً بدون إحراز تقدم على المسار الآخر. ومن أجل جميع الأغراض العملية، قد اكتملت عملية بناء الدولة. بيد أن الطريق نحو إنشاء دولة فلسطينية مستقلة يمر عبر المفاوضات.

دولة ذات سيادة للشعب الفلسطيني جنباً إلى جنب مع إسرائيل وقد صرح فخامته في خطابه أمام الجمعية العامة في دورتها الـ (٦٥) في شهر أيلول/سبتمبر عام ٢٠١٠ أن تشهد الدورة القادمة للجمعية العامة الـ (٦٦) في شهر أيلول/سبتمبر ٢٠١١ الاعتراف بالدولة الفلسطينية على أساس حدود الرابع من حزيران/يونيه لعام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل النرويج.

السيد سميث (النرويج) (تكلم بالإنكليزية): تأتي هذه المناقشة في وقت مشحون بالتطورات في جميع أنحاء الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. فالانتفاضات الشعبية تعد بفترة من الفرص العظيمة. ونأمل أن تجد مطالب الناس المشروعة في الشرق الأوسط بالمشاركة السياسية وحقوق الإنسان آذاناً مصغية. ورسالتنا إلى الأنظمة وإلى الشعوب واضحة: لقد أصبح الحكم الاستبدادي وقهر الشعوب من الماضي، والديمقراطية والحرية هما المستقبل.

وفي خضم هذه التغييرات التاريخية، أود أن أغتنم هذه الفرصة للإبلاغ عن حدث آخر لا يقل أهمية في تاريخ عملية السلام في الشرق الأوسط. ففي اجتماع مجموعة المانحين الدوليين للفلسطينيين في بروكسل الأسبوع الماضي، أبلغ البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والأمم المتحدة مجتمع المانحين بأن السلطة الفلسطينية وصلت إلى معدل يتجاوز عتبة الدولة القادرة على أداء وظيفتها. لقد خلصت المنظمات الثلاث إلى أن تقدم السلطة الفلسطينية للخدمات العامة للسكان وتنفيذها للإصلاحات يمكن الآن مقارنتهما إيجاباً بمثيليهما في العديد من الدول المتوسطة الدخل. بل مضى صندوق النقد الدولي إلى الإبلاغ بأن الإصلاحات الفلسطينية قد وصلت إلى درجة أصبح فيها نظام إدارة المالية

اجتماعات متتالية، ولا يوجد تصميم واضح على وضع رؤية جلية وذات مصداقية لتحقيق التسوية المرجوة.

ومن المؤسف جداً أيضاً أن إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، تستمر في تحدي إرادة المجتمع الدولي، وتواصل أنشطتها الاستيطانية غير القانونية، إلى جانب العديد من السياسات والممارسات، على نحو يشكل العقبة الرئيسية التي تعوق جميع الجهود الرامية إلى استئناف مفاوضات السلام، جاعلةً بذلك من المستحيل تقريباً تحقيق الحل القائم على وجود دولتين على أساس حدود عام ١٩٦٧.

إن رفض إسرائيل تحديد الوقف الاختياري الأحادي الجانب للأنشطة الاستيطانية، والإعلانات الأخيرة المتعلقة ببناء آلاف الوحدات الاستيطانية بوتيرة لم يسبق لها مثيل، واستمرار إسرائيل في هدم الممتلكات العقارية الفلسطينية، بما في ذلك الأماكن التاريخية مثل فندق شبرد في حي الشيخ جراح الواقع في القدس الشرقية المحتلة، وهدم العديد من المنازل الفلسطينية بغرض بناء مستوطنات جديدة في قلب المدينة، كل ذلك يؤكد النوايا التوسعية لإسرائيل ويناقض بشكل تام التزام الحكومة الإسرائيلية المزعوم بعملية السلام، ويناقض إخلاصها المزعوم في تحقيق الحل القائم على وجود دولتين.

وتدل كل المؤشرات في الوقت الحالي، بما في ذلك التصريحات الاستفزازية، والتسريع في البناء غير القانوني في الميدان، واستمرار رفض حقوق إقامة الفلسطينيين، على أن إسرائيل مصرة في محاولاتها غير القانونية الرامية إلى تغيير الواقع الجغرافي والديمقراطي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وبخاصة القدس الشرقية، بهدف تهئية واقع جديد على الأرض من شأنه أن يعوق مفاوضات الوضع النهائي. وينبغي لمجلس الأمن أن يرفض هذه الأعمال غير القانونية وأن يدينها.

لكن الوقت يمضي. ولم نعد إلا على بعد شهرين من الموعد المعترف به دولياً للتفاوض على اتفاقية إطار بشأن الوضع النهائي وإبرام معاهدة سلام شامل فيما بعد. وقد آن الأوان ليعود الطرفان إلى طاولة المفاوضات، ويثبتا، من خلال إجراءات حاسمة، أن هذا النزاع يمكن إنشاؤه، وأن الفلسطينيين يستطيعون أن تكون لهم دولتهم المستقلة والديمقراطية والقابلة للحياة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل مصر.

السيد عبد العزيز (مصر) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أحاطب مجلس الأمن اليوم بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، وأن أبدأ بالإعراب عن تقدير الحركة للإحاطة الإعلامية التي قدمها اليوم السيد لين باسكو، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية.

تعتقد حركة عدم الانحياز أن على المجتمع الدولي، في هذا المنعطف، أن يجدد تصميمه على تعزيز التزامه الطويل الأمد بتحقيق الحل القائم على وجود الدولتين على أساس القانون الدولي ومرجعيات عملية السلام. وهناك توافق دولي على أن ننشئ دولة فلسطينية، عاصمتها القدس الشرقية، وأن نحقق سلاماً عادلاً ودائماً وشاملاً في المنطقة بحلول شهر أيلول/سبتمبر. وتتطلب المحافظة على ذلك التوافق والوفاء بالتزاماتنا اتخاذ إجراء عاجل من جانب الجمعية العامة ومجلس الأمن.

وتأسف الحركة لكون جميع الجهود الجادة التي بذلها المجتمع الدولي والأطراف الإقليمية حتى الآن، بما في ذلك المجموعة الرباعية، بهدف استئناف المحادثات المباشرة على المسار الفلسطيني نحو ذلك الهدف، قد باءت بالفشل. ومما يثير قلق الحركة أيضاً أن مجرد عقد اجتماع للمجموعة الرباعية قد أصبح مشكلة في حد ذاته، فقد تأجلت

في هذه المسألة الخطيرة. ونحن نناشد مجلس الأمن أن يتخذ جميع التدابير الضرورية، بغية حماية السكان المدنيين الفلسطينيين المقيمين في ظل الاحتلال الإسرائيلي، وفقاً للقانون الإنساني الدولي، وانسجاماً مع الإجراءات السريعة لمجلس الأمن لحماية المدنيين في أماكن أخرى.

وفي هذا الصدد، تؤكد حركة عدم الانحياز الحاجة إلى ضمان أن ترفع إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، حصارها غير القانوني عن غزة رفعاً كاملاً، عملاً بالتزاماتها بموجب القانون الدولي، والقرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩) وجميع قرارات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة. وتترك هذه الأزمة الباقية بدون حل مضاعفات خطيرة، تستدعي جهوداً أوسع لتوطيد السلام وتوحيد الشعب الفلسطيني، وتواصل التسبب بمعاناة عميقة للفلسطينيين.

في هذا الصدد، تؤكد الحركة مجدداً أيضاً ضرورة إعادة إعمار غزة، وتطالب إسرائيل بفتح جميع معابرها مع غزة، وبالسماح بالتنقل المُنظم والمتنظم للأشخاص والبضائع، بما يشمل استيراد المواد اللازمة لإعادة البناء، بما فيها المواد الضرورية لإعادة البناء الذي طال انتظاره، لمرافق الأمم المتحدة ومدارس وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، وبالتدفقات التجارية الطبيعية. كما تؤكد حركة عدم الانحياز ضرورة تمكين الأونروا بكل الدعم المالي والبشري اللازم لكي تنفذ مهمتها بفعالية.

وتُدين حركة عدم الانحياز إدانة شديدة الاعتقال والاحتجاز المتواصلين لآلاف الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية، حيث تُستخدم المعاملة السيئة والتعذيب على نطاق واسع. وتُشيد الحركة بالجهود الدولية لتسليط الضوء على هذه الأزمة، بما في ذلك عبْر عقد اجتماع الأمم المتحدة الدولي المعني بقضية فلسطين في آذار/مارس في فيينا، الذي

ويجسد رأي أغلبية دول حركة عدم الانحياز الموقف الدولي من هذه المسألة البالغة الحساسية. وقد شاركت هذه الدول في تقديم القرار الذي عرض على مجلس الأمن في وقت سابق هذا العام (S/2011/24) ويدعو إلى الوقف الفوري لجميع الأنشطة الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، على النحو الموضح في الرسائل ذات الصلة التي وجهها رئيس مكتب التنسيق لحركة عدم الانحياز إلى رئيس مجلس الأمن. وتأسف حركة عدم الانحياز لعدم اعتماد مجلس الأمن لمشروع القرار كما كنا نأمل ونتوقع.

لذا، تؤكد حركة عدم الانحياز دعوتها لمجلس الأمن إلى أن يكون حازماً في مطالبة إسرائيل بالامتنثال لالتزاماتها القانونية. فلا يجب التسامح بعد الآن مع الإفلات الإسرائيلي من العقاب، وعلى مجلس الأمن مسؤولية ضمان تقيّد إسرائيل بجميع التزاماتها، بما فيها الالتزامات بموجب اتفاقية جنيف الرابعة، وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وخريطة الطريق.

وفي هذا الصدد، تُحيط حركة عدم الانحياز علماً مع التقدير بالمشاورات التي تُجريها حكومة سويسرا لتنفيذ التوصية الصادرة عن الجمعية العامة في القرار ٦٤/٢٥٤، المؤرخ في ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٠، بعقد مؤتمر الأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية جنيف الرابعة، بشأن التدابير لإنفاذ الاتفاقية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وتُشدّد حركة عدم الانحياز على أهمية الاستئناف السريع لعملية المشاورات، بغية عقد مؤتمر الأطراف السامية في أقرب موعد ممكن.

وتُدين حركة عدم الانحياز الهجمات العسكرية الإسرائيلية الشنيعة على المدنيين الفلسطينيين في قطاع غزة في وقت سابق من هذا الشهر، التي أدّت إلى مقتل ١٩ مدنياً فلسطينياً، وهي تأسف لعدم تجاوب مجلس الأمن بعد النظر

من الجولان السوري المحتل إلى حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، تنفيذاً للقرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣).

إنّ حركة عدم الانحياز تأمل بأن تُحدّد قيادة مجلس الأمن والمجموعة الرباعية المنشطة البارامترات التي ستحكم جهودنا المشتركة في السعي إلى إقامة دولة فلسطين المستقلة في أيلول/سبتمبر. وهي تؤكد مجدداً التزامها بالعمل يدا بيد مع المجلس، والمجموعة الرباعية والشركاء الآخرين لضمان تحقيق قضيتنا العادلة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطى الكلمة الآن لممثل اليابان.

السيد نيشيدا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): شكراً جزيلاً لكم، سيدي الرئيس، على إعطائنا هذه الفرصة لمناقشة الحالة في الشرق الأوسط. وأودّ أن أشكر السيد باسكو أيضاً على إحاطته الإعلامية الشاملة، فضلاً عن كل من السفير منصور والسفير روبين على بيانه.

إنّ اليابان تدعم بقوة الحل القائم على وجود الدولتين، وتبقى مقتنعة بأنّ تحقيق هذا الحل عبّر المفاوضات الجادة هو السبيل الوحيد لتحقيق سلام دائم. ونعتقد أنّ هناك نقصاً في الثقة المتبادلة حالياً، ممّا يحول دون استئناف المفاوضات المباشرة. وإننا ندعو كلا الطرفين إلى مشاركة الولايات المتحدة والمجتمع الدولي، واتخاذ الخطوات التي ستهيئ البيئة المؤاتية لإعادة إطلاق المفاوضات المباشرة. ونحن نشجّع بقوة كلا الطرفين على القيام بذلك.

يجب على الطرفين الوفاء بالتزاماتهما بموجب الاتفاقات السابقة، وفي طليعتها خريطة الطريق. وكما فعلنا في مناسبات عديدة، فإننا ندعو إسرائيل إلى تجميد أنشطتها الاستيطانية في الضفة الغربية، التي تشمل القدس الشرقية. وفي هذا الصدد، يساور اليابان قلق عميق حيال استمرار السلطات الإسرائيلية في إقرار خطط لبناء المزيد من

تركز على إلحاح معالجة مخنة السجناء السياسيين الفلسطينيين في السجون ومرافق الاحتجاز الإسرائيلية. وأعضاء الحركة مقتنعون بأنه ينبغي الإفراج فوراً عن هؤلاء السجناء الذين يشملون أطفالاً ونساءً، وبأنّ تفتيشاً دولياً ملائماً لحالتهم الراهنة ينبغي أن يكون أولوية لدى المجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن ومجلس حقوق الإنسان.

وهناك اتفاق بالإجماع على الضرورة الحتمية لأنّ تحترم إسرائيل التزاماتها، بغية استئناف المفاوضات المباشرة نحو الحل القائم على وجود الدولتين، ومستند إلى القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣) و ١٨٥٠ (٢٠٠٨)، وإلى مرجعيات مدريد، بما فيها مبدأ الأرض مقابل السلام، ومبادرة السلام العربية وخريطة الطريق. ويجب على المجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن، بذل جميع الجهود لضمان أن تفي إسرائيل بواجباتها والتزاماتها فوراً، وتستأنف مفاوضات الوضع النهائي على أسس سليمة، بحيث يمكننا أن نحقق هذه السنة استقلال دولة فلسطين، وعاصمتها القدس الشرقية.

وبالانتقال الآن إلى لبنان، فإنّ حركة عدم الانحياز تُدين خروقات إسرائيل المستمرة للسيادة اللبنانية، وتكرار انتهاكاتها الخطيرة للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وتطالب الحركة جميع الأطراف المعنية بأن تنفّذ هذا القرار تنفيذاً كاملاً، بغية إنهاء المشاشة الراهنة، وتفادي معاودة الأعمال العدائية.

وفي ما يتعلق بالجولان السوري المحتل، تؤكد حركة عدم الانحياز مجدداً أنّ جميع التدابير والإجراءات التي اتّخذتها أو ستّخذها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، لتغيير الوضع القانوني والمادّي والديمقراطي للجولان السوري المحتل، أو لفرض ولايتها القضائية وإدارتها، باطلة ولاغية وليس لها أي أثر قانوني. وتطالب حركة عدم الانحياز بأن تُطبّق إسرائيل القرار ٤٩٧ (١٩٨١)، وتنسحب انسحاباً كاملاً

السيد نونيث موسكيرا (كوبا) (تكلم بالإسبانية):
تؤيد كوبا البيان الذي أدلى به ممثل مصر بالنيابة عن حركة
عدم الانحياز.

لا تزال الحالة في المنطقة، ولا سيما في الأرض
الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، من الأمور المثيرة للأسف.
إن الحالة في غزة لا يمكن تحملها. وتشعر كوبا بالقلق العميق
إزاء التدهور المتزايد في الظروف السائدة هناك بسبب تصعيد
الهجمة العسكرية التي نفذتها إسرائيل طوال الأشهر الأربعة
الماضية. وهناك حاجة ملحة إلى وقف إطلاق النار.

إن الانتهاكات الصارخة والمتعمدة لأحكام القانون
الإنساني الدولي التي ترتكبها إسرائيل ضد السكان المدنيين
في غزة أمر غير مقبول. ويجب أن يتخذ المجتمع الدولي كل
التدابير العملية الممكنة لوضع حد للحالة الراهنة ومنع
القصف العشوائي الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني. وتكرر
كوبا مطالبتها بأن ترفع إسرائيل فوراً ودون شروط
وبالكامل الحصار القاسي وغير القانوني الذي تفرضه
على غزة والسماح بحرية نقل الإمدادات إلى قطاع غزة ومنه
وكفالة إمكانية وصول المساعدات الإنسانية إليه.

تدين كوبا الأنشطة الاستيطانية في الأراضي
الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. ونطالب بالوقف
الفوري لهدم المنازل الفلسطينية وتشديد الجدار العازل وطرد
العائلات الفلسطينية من القدس الشرقية وأعمال التحريض
والاستفزازات والهجمات التي يشنها المستوطنون المتطرفون
بشكل غير قانوني ضد الشعب الفلسطيني والمواقع المقدسة.
وتشكل هذه الإجراءات والسياسات التي تنفذها إسرائيل
انتهاكات خطيرة و صارخة للقانون الدولي، ولميثاق الأمم
المتحدة، والعديد من قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن،
وفتوى محكمة العدل الدولية الصادرة في ٩ تموز/
يوليه ٢٠٠٤.

المستوطنات. وهي لا تعترف بأية تدابير أحادية للحكم
مُسبِّقاً على نتيجة مفاوضات الوضع النهائي.

في الوقت نفسه، ندعو السلطة الفلسطينية
إلى مواصلة جهودها لتحسين الأمن، والوفاء بالتزاماتها بوقف
العنف والعمل ضد التحريض. وتُدين اليابان بشدة القتل
الذي حدث في ١٢ آذار/مارس في إيتامار، شمالي الضفة
الغربية. ولا يمكن التوصل إلى حلٍّ للمسائل إلا بالمفاوضات
لا العنف.

وفقاً للتقييم الذي أجراه البنك الدولي، وصندوق
النقد الدولي والأمم المتحدة، في الاجتماع الأخير للجنة
الاتصال المخصصة، باتت السلطة الفلسطينية الآن على عتبة
دولة عاملة في القطاعات الرئيسية. واليابان تدعم بقوة جهود
تلك السلطة لبناء الدولة، وستواصل تقديم المساعدة لتحقيق
ذلك أيضاً.

ويساورنا قلق عميق حيال التصاعد الأخير للعنف
على امتداد الحدود بين إسرائيل وقطاع غزة. ونحن ندين
بشدة استهداف المدنيين. ونواصل الدعوة إلى التنفيذ الكامل
للقرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، ونطالب إسرائيل والفلسطينيين
في قطاع غزة بالامتناع عن العنف وقبول التعايش المتبادل.

وتبقى اليابان قلقة بشأن الحالة الإنسانية في قطاع
غزة. وهي تؤكد أهمية رفع الحصار مع منع تدفق الأسلحة
إلى القطاع. فنحن لا نوافق على هذا الحصار. كما نطالب
الراغبين في تقديم العون لقطاع غزة بأن يُنسّقوا تنسيقاً كافياً
مع السلطات المعنية لتفادي الحوادث غير المنظورة. ندعو
كلا الطرفين إلى اتخاذ قرارات صعبة ولكنها ضرورية للمضي
قدماً بعملية السلام. وتواصل اليابان بذل الجهود لتحقيق
سلام عادل وشامل في المنطقة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن
لممثل كوبا.

شهر أيلول/سبتمبر ٢٠١١ الوقت المناسب لتحقيق هذا الهدف في نهاية المطاف.

وتؤكد كوبا مجددا موقفها المؤيد لتحقيق السلام العادل والدائم لجميع شعوب الشرق الأوسط، الذي يضع حدا للاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ويضمن ممارسة الشعب الفلسطيني لحقه في تقرير المصير عن طريق إقامة دولة فلسطينية مستقلة، وعاصمتها القدس الشرقية.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل ماليزيا.

السيد عبد الله (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): أولا، اسمحوا لي أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على رئاستكم لهذا المجلس، وثانيا، أعرب عن تأييد وفد بلدي للبيان الذي أدلى به ممثل مصر، بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، وممثل طاجيكستان، بالنيابة عن منظمة المؤتمر الإسلامي.

وتعرب ماليزيا عن قلقها العميق إزاء الهجمات الأخيرة غير المتناسبة التي شنتها القوات العسكرية الإسرائيلية مؤخراً على قطاع غزة. وقد أسفرت هذه الهجمات عن وقوع عدد من الضحايا المدنيين، وإذا لم يتم وقفها ستؤدي إلى وقوع دمار أكبر وارتفاع في الخسائر في الأرواح، ولا سيما بين السكان المدنيين في قطاع غزة. ولذلك، نحث جميع الأطراف المعنية على الامتناع عن القيام بأية أعمال استفزازية وندعو المجتمع الدولي، وبخاصة مجلس الأمن والمجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط، إلى العمل على وجه السرعة وبشكل حاسم لضمان وقف إسرائيل لعملياتها العسكرية في قطاع غزة ومنع استمرار تصاعد أعمال العنف.

كما يعرب وفد بلدي عن قلقه إزاء المقالات والتعليقات التي نشرت مؤخراً في الصحف بشأن ما يسمى بتقرير غولدستون (A/HRC/12/48). ونرى أن هذه التعليقات

ولا يستطيع مجلس الأمن أن يقف مكتوف الأيدي في مواجهة هذه الحقائق. وتعرب كوبا عن أسفها لأن الممارسة الأخيرة لاستخدام حق النقض من جانب أحد أعضاء المجلس قد حالت دون اتخاذ قرار يدين المستوطنات ويطالب بوضع حد لهذه السياسات. وتستغل إسرائيل صمت المجلس إزاء هذه القضية في السنوات الأخيرة في مواصلة تطبيقها لهذه السياسات غير القانونية. ويشكل انتشار الدمار المادي والاقتصادي والاجتماعي الواسع النطاق، الذي تسببه الممارسات الاستيطانية غير القانونية والمدمرة، العقبة الرئيسية أمام التوصل إلى اتفاق سلام. وتحول سياسة الاستيطان، عملياً، دون إقامة الدولة الفلسطينية على أساس حدود عام ١٩٦٧، وبالتالي إمكانية التوصل إلى حل عادل للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني.

وتؤكد كوبا من جديد أن أية تدابير أو إجراءات اتخذتها إسرائيل أو تتخذها لتغيير الوضع القانوني والمادي والديمقراطي أو الهيكل المؤسسي في الجولان السوري المحتل، وكذلك التدابير التي تتخذها إسرائيل لفرض ولايتها وإدارتها على هذا الإقليم، تعد لاغية وباطلة قانوناً. ونعلن مرة أخرى أن هذه التدابير والإجراءات، بما فيها أعمال التشييد والتوسيع غير القانونية للمستوطنات الإسرائيلية في الجولان السوري منذ عام ١٩٦٧، تشكل انتهاكات للقانون الدولي والاتفاقات الدولية وميثاق الأمم المتحدة وقراراتها، بما فيها القرار ٤٩٧ (١٩٨١)، واتفاقية جنيف الرابعة، وتمثل تحدياً للمجتمع الدولي. وتطالب كوبا بالانسحاب الإسرائيلي الكامل من الجولان السوري المحتل إلى حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧.

يجب التوصل إلى اتفاق سلام هذا العام، وفقاً للقرارات ذات الصلة، ومبادئ مدريد، ومبادرة السلام العربية. ونشهد اعترافاً دولياً متزايداً بدولة فلسطينية تقوم على أساس حدود عام ١٩٦٧. ونعرب عن ثقتنا بأن يكون

السيد أباكان (تركيا) (تكلم بالإنكليزية):

كما أشار الكثير من الوفود، تكتسح الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أحداث تاريخية. وتستحق هذه التطورات الكبيرة بحق اهتمام المجتمع الدولي.

وفي الوقت نفسه، فإن القضية الفلسطينية تقترب بسرعة من مرحلة حرجية. وما برحت تركيا تعتقد اعتقاداً راسخاً بأن الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني يكمن في قلب العديد من التزايدات في المنطقة وخارجها، ولذلك فهو جدير باهتمامنا الخاص. ومن هنا لا ينبغي للتطورات في المنطقة أن تطغى على أهمية السعي إلى تسوية دائمة وشاملة. بل على النقيض من ذلك، يجب أن تحظى مرة أخرى بأولوية لدينا.

وعلى الرغم من المأزق الحالي الذي وصلت إليه عملية السلام بسبب أنشطة الاستيطان الإسرائيلية الماضية دون هوادة في القدس الشرقية المحتلة وفي الضفة الغربية، لا نرى بديلاً عن التوصل إلى تسوية تفاوضية. فعدم التوصل إلى حل ما من شأنه إلا أن يديم من حالة عدم الأمن والمعاناة. وتعلق تركيا أهمية على عمل المجموعة الرباعية. ونأمل بأن تجتمع قريباً لوضع معايير للمفاوضات المباشرة.

إن الفلسطينيين ما انفكوا يعملون جاهدين لفترة سنتين لإرساء الأساس المؤسسي لدولتهم المقبلة. وكما تجلّى في الاجتماع الأخير الذي عقدته لجنة الاتصال المخصصة المعنية بتنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى الفلسطينيين فإنهم جاهزون لذلك. والسلطة الفلسطينية من خلال جهودها لبناء الدولة أثبتت لجميع المتشككين بأن الفلسطينيين جديرين بنيل هدفهم الذي طال انتظاره لعقود والتمثل في دولة معترف بها دولياً، على الرغم من أنهم ما زالوا يرزحون تحت نير الاحتلال.

من البديهي أنه لا يمكن استدامة التقدم الذي تحقق على أرض الواقع، كما تجسد في الأرقام الاقتصادية، إلا إذا

لم تبطل التقرير أو لم تعن إبداء المؤلف رغبته في سحبه. وفي هذا السياق، يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به المشاركون الثلاثة الآخرون في إعداد التقرير، الذي أعد بأسلوب يعزز بشكل أكبر عملية رد إسرائيل على العالم بشأن استخدامها غير المتناسب للقوة، مما أدى إلى قتل ما يقرب من ٤٠٠ ١ فلسطيني أثناء الهجمة العسكرية التي شنتها منذ سنتين. ونود أن نذكر هنا أن ضرورات تحقيق السلام والعدالة أمور متبادلة، ولذلك فإن عملية توفير العدالة للفلسطينيين في غزة لا يمكن تأخيرها من أجل تحقيق السلام.

وفي هذا الصدد، نكرر توجيه دعوتنا إلى إسرائيل بأن ترفع تماماً الحصار المفروض على غزة، الذي يمثل شكلاً من أشكال العقاب الجماعي المحرم بموجب القانون الدولي، وأن تعجل بالموافقة على المشاريع التي تقدمها الأمم المتحدة. ويجب أن تفي إسرائيل بالتزاماتها القانونية والدولية بوقف جميع الأنشطة الاستيطانية وتشديد الجدار العازل وهدم المباني والهياكل الأساسية الفلسطينية، ولا سيما في القدس الشرقية، التي تعد أعمالاً غير قانونية بموجب القانون الدولي وتشكل عقبة كأداء تساهم في تجميد محادثات السلام.

ويتطلب حل هذه المسائل أن يركز المجتمع الدولي كل طاقاته وجهوده على تحقيق سلام شامل في المنطقة واستعادة حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، بما في ذلك حقه في إقامة دولة فلسطينية مستقلة. ويجب أن يعمل جميع الأطراف بصدق وإخلاص من أجل تحقيق هذه الأهداف. ونحث مرة أخرى مجلس الأمن على اتخاذ التدابير الضرورية لتنفيذ قرارات المجلس ذاته بشأن فلسطين والشرق الأوسط، وسيعرض الفشل في تحقيق ذلك مصداقية المجلس للخطر.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطى الكلمة

الآن لممثل تركيا.

الدولي أن يقدم المساعدة إلى الفلسطينيين بطريقة لا لبس فيها.

لقد انقضى أحد عشر شهراً منذ وقوع الهجوم المميت الذي شنته القوات الإسرائيلية على قافلة المساعدة الإنسانية التي كانت تُبحر باتجاه غزة، مما نجم عن ذلك وقوع تسع وفياتٍ والعديد من الجرحى في صفوف المدنيين. وقد كان ذلك حادثاً دولياً ترك آثاراً على السلم والأمن الدوليين، ولذلك أصدر مجلس الأمن بياناً رئاسياً قوياً جداً بعد وقوع الحادث مباشرة.

وعلاوة على ذلك فإن الحادث المأساوي كان أيضاً نتيجة العديد من انتهاكات إسرائيل الصارخة والمتعاقبة للقانون الدولي، ابتداءً من فرض حصار غير شرعي ومواصلته التعذيب وقتل ركاب كانوا على متن قافلة مساعدة إنسانية دولية. لقد حاولت تركيا في البداية منع وقوع هذا الحادث؛ وبعد وقوع المأساة مباشرة، أحالت المسألة إلى الهيئات الدولية ذات الصلة. إن تركيا تتقيد تقيداً صارماً بجميع المعايير المتبعة في أي عملية تحقيق دولية برعاية الأمم المتحدة، بينما تمتنع عن القيام بأعمال انفرادية وإصدار البيانات الملتهبة للمشاعر.

وما برحنا نقدم كل مساهمة في عملية التحقيق الجارية تحت إشراف الأمم المتحدة بأمل التوصل إلى نتيجة منصفة وعادلة. بيد أنه لا ينبغي التشكيك في تصميمنا فيما يتعلق بهذه المسألة. إذ إننا سنتابع هذه المسألة ونستكشف كل سبيل متاح في المنظومة الدولية إلى أن نصل إلى اقتناع بأنه تم تحقيق العدالة. فما من عضوٍ في المجتمع الدولي فوق القانون. فالمساءلة عنصر رئيسي في الاستقرار والأمن. وينبغي أيضاً الأخذ في الحسبان أن ظاهرة القوافل الإنسانية المتجهة إلى غزة لا يمكن ببساطة اعتبارها استفزازات انفرادية. وإذا ما أمكن عكس مسار النمط الحالي

سارت العملية السياسية في خط متواز معه. وبعبارة أخرى، فإن الجهود التي تبذل بنية حسنة ينبغي ألا تقتصر على ما يسمى "بالسلام الاقتصادي" بل ينبغي لها تعزيز البعد السياسي لعملية السلام وتحسينه في شكل دولة فلسطينية. فقد حان الوقت لإظهار التضامن مع الفلسطينيين ومساعدتهم لكي يعيشوا في سلام وكرامة.

وفي ذلك السياق تعتقد تركيا أنه إذا كان الفلسطينيون جاهزين من الناحية الموضوعية لقبولهم كدولة كاملة العضوية في المجتمع الدولي، مع ما ينطوي على ذلك من حقوق ومسؤوليات كافة - ومن الواضح أنهم مقبلون على خطوة تاريخية - فإذاً لا يمكن للمجتمع الدولي، ولا يجوز له، أن يتخلى عن مناشدتهم العادلة والمشروعة.

ومن الجهة الأخرى، لا بد من التخفيف من محنة الفلسطينيين في قطاع غزة، ولا بد من الوفاء على جناح السرعة باحتياجات إعادة الإعمار والتأهيل في قطاع غزة. ويجب تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٩٦٨ (٢٠٠٩) برمته. ولا يمكن استدامة وقبول الحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان الراهنة بالنسبة للسكان المدنيين في غزة، وفي نهاية المطاف فإنها لا تصب في مصلحة أي من الطرفين المعنيين. والتصعيد الأخير للتوترات بين الطرفين دليل واضح على أن الحالة محفوفة بالمخاطر على أضعف الإيمان. إذ أن النهج البسيطة الرامية إلى الدبلوماسية العامة لن تكون فعالة. ولا بد لإسرائيل من أن ترفع حصارها غير الشرعي عن غزة فوراً.

وفي الوقت نفسه، فإن تحقيق المصالحة الوطنية بين الفلسطينيين ما برحت أيضاً أولوية ملحة. وتهيب تركيا بالمجموعات الفلسطينية أن تنهي وإلى الأبد انقسامها وأن تتمسك بمستقبل دولتها والعيش جنباً إلى جنب مع إسرائيل في سلام وأمن. وفي ذلك الصدد، ينبغي للمجتمع

يمثل مساهمة في التوصل إلى حل تفاوضي نأمل جميعاً في تحقيقه. ونقر أيضاً بأنه من الأهمية الحيوية لأي مساهمة عربية فعالة أن تبني على مبادرة السلام العربية.

إن الاتحاد الأوروبي يؤكد بأن الإجراءات الانفرادية من جانب أي طرف لا يمكن أن تحكم مسبقاً على نتيجة المفاوضات. ولا بد لنا من أن نواصل جهودنا المتضافرة نحو حل تفاوضي. ويكرر الاتحاد الأوروبي أن المستوطنات في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، غير شرعية بموجب القانون الدولي وتشكل عقبة أمام السلام وتهدد باستحالة تحقيق حل الدولتين. إن جميع أعمال الاستيطان ينبغي أن تتوقف فوراً، بما في ذلك في القدس الشرقية. وينبغي التخلي عن وضع مخططات جديدة لبناء المستوطنات.

لقد ترعزت الثقة بشدة بين الطرفين. لذلك فإن جهودنا ما برحت موجهة نحو تعزيز إطار عمل موثوق من أجل استئناف المفاوضات بين الطرفين بشأن جميع مسائل الوضع النهائي والتي ينبغي لها أن تفضي إلى حل الدولتين بحلول شهر أيلول/سبتمبر ٢٠١١.

فهذه فرصة سانحة للاتحاد الأوروبي ليعبر بمواقفه في هذا الصدد. ونعتقد أن المعايير التالية يمكن أن تكون أساساً لاستئناف المفاوضات بين الطرفين: أولاً، التوصل إلى اتفاق على حدود الدولتين، ارتكازاً على خطوط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧ مع تبادل منصف للأراضي على النحو الذي يتوصل إليها الطرفان؛ ثانياً، الترتيبات الأمنية، بالنسبة للفلسطينيين، تعني احترام سيادتهم وأن تظهر تلك الترتيبات بأن الاحتلال قد زال، أما بالنسبة للإسرائيليين، فتعني حماية أمنهم ومنع إعادة ظهور الإرهاب والتصدي بفعالية للتهديدات الجديدة والناشئة؛ ثالثاً، التوصل إلى حل لمسألة اللاجئين، حل عادل ومنصف ومتفق عليه؛ ورابعاً، تحقيق تطلعات الطرفين بالنسبة للقدس. ولا بد من إيجاد طريقة

للسياسات الإسرائيلية نحو غزة والذي يستهدف السكان بأسرهم بطريقة غير متناسبة، فسيزول السبب الجذري لردود الأفعال هذه.

وفي الختام أود أن أكرر مرةً أخرى تأييد تركيا القاطع وتصميمها على مساعدة أشقائنا وشقيقاتنا من الفلسطينيين في بلوغ هدفهم الذي تأخر كثيراً والمتمثل في إقامة دولة فلسطينية قادرة على البقاء ومسألة ومزدهرة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): والآن أعطي الكلمة للسيد بيدرو سيرانو الرئيس بالنيابة لوفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة.

السيد سيرانو (تكلم بالإنكليزية): تؤيد هذا البيان البلدان المرشحة كرواثيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة والجبل الأسود، وبلدان تحقيق الاستقرار والانتساب والمرشحة المحتملة ألبانيا والبوسنة والهرسك وصربيا، فضلاً عن أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا.

إن هذه المناقشة تأتي في وقتٍ يواجه فيه المجتمع الدولي عدداً من التحديات في منطقة الشرق الأوسط. ومع ذلك لا يزال الصراع العربي الإسرائيلي نقطة محورية، ولئن كانت الأحداث التي تجري في جميع أرجاء العالم العربي، تاريخية بحد ذاتها، مما يعني أنه يتعين علينا أن نضاعف من جهودنا لكي نولي أقصى قدرٍ من الأولوية للتصدي لهذه المشكلة.

إن الاتحاد الأوروبي يعتقد اعتقاداً راسخاً بأن اللحظة التحولية التي نشهدها حالياً إنما تمثل حقاً فرصة لا ينبغي تفويتها. لقد انتظرت الأطراف والمنطقة مطولاً. وتبددت آمالها وطموحاتها مراتٍ عديدة. واستثمرنا قدراً كبيراً من الجهد في المجموعة الرباعية في الأسابيع الأخيرة، وسوف نواصل القيام بذلك لأنه لدينا قناعة بأن إكمال ودعم جهود الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة وروسيا،

الذي وقع مؤخرا على حافلة مدرسية وأسفر عن مقتل تلميذ، ودعت إلى وقف هذه الهجمات فوراً وبشكل دائم. كما أعربت عن أسفها للخسائر في أرواح المدنيين في غزة ودعت إسرائيل إلى ممارسة ضبط النفس. فأرواح المدنيين يجب حمايتها في كل مكان وفي جميع الظروف. والاتحاد الأوروبي يحث على الاحترام الكامل للقانون الإنساني الدولي. ويجب على جميع الأطراف أن تحترم وقف إطلاق النار المعلن احتراماً كاملاً لكي يكون هناك أمل في عملية سلام حقيقية. والاتحاد الأوروبي يدعو من يحتجزون الجندي الإسرائيلي المختطف جلعاد شاليط إلى الإفراج عنه دون تأخير.

والاتحاد الأوروبي يكرر بحزم دعوته إلى التنفيذ الكامل للقرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩) الذي يدعو إلى فتح المعابر فوراً وبصورة مستدامة وغير مشروطة أمام تدفق المعونة الإنسانية والسلع التجارية وحركة الأشخاص من غزة وإليها، بما في ذلك انتقال السلع والأشخاص من الضفة الغربية. والاتحاد الأوروبي يدعو جميع الداعمين الدوليين إلى استخدام المعابر البرية القائمة لإيصال دعمهم إلى غزة.

وزيادة وتسريع واردات مواد البناء عنصر حاسم آخر لانتعاش غزة. وعلى الرغم من إحراز بعض التقدم إثر قرار إسرائيل في حزيران/يونيه ٢٠١٠ بخصوص معابر غزة، فإن ثمة حاجة إلى بذل مزيد من الجهود لتحقيق تغيير أساسي في السياسات يسمح بتعمير غزة وإنعاش اقتصادها وتحسين المعيشة اليومية للسكان، فيما يعالج الشواغل الأمنية المشروعة لإسرائيل. والاتحاد الأوروبي يؤكد مجدداً استعدادة للإسهام بدرجة كبيرة في إيجاد حل شامل ومستدام، تعيش بموجبه دولة إسرائيل جنباً إلى جنب في سلام وأمن مع دولة فلسطين المستقلة والديمقراطية والمتصلة جغرافياً والقابلة للحياة.

من خلال المفاوضات، لحسم وضع القدس بوصفها عاصمة المستقبل للدولتين.

وللاتحاد الأوروبي سجل قوي بوصفه داعماً لبرنامج رئيس الوزراء فياض لبناء الدولة وأحد كبار المساهمين فيه. وفي الاجتماع الذي عقدته لجنة الاتصال المخصصة في ١٣ نيسان/أبريل، والذي استضافته الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي كاثرين آشتون في بروكسل، كان هناك إقرار بتوافق الآراء بأن جهد السلطة الفلسطينية لبناء الدولة قد اكتسب زخماً متجدداً خلال العامين الماضيين حيث نسق المجتمع الدولي جهوده لدعم خطط بناء اقتصاد مستدام وتعزيز مؤسسات الدولة. والاتحاد الأوروبي يرحب بتقييم الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية ومفاده أن المؤسسات الفلسطينية تجاوزت عتبة إقامة دولة تقوم بمهامها في القطاعات الرئيسية التي درستها وأنها في وضع أفضل مقارنة بالمؤسسات في العديد من الدول القائمة بالفعل، وذلك على الرغم من استمرار الاحتلال والانقسام بين الضفة الغربية وغزة.

والاتحاد الأوروبي يدعم بقوة هذه العملية لبناء المؤسسات. وفي هذا الصدد، يرحب الاتحاد الأوروبي بتنظيم مؤتمر دولي ثانٍ للمناخين للدولة الفلسطينية في حزيران/يونيه من العام الحالي في باريس. كما زاد الاتحاد الأوروبي المكون المخصص للمساعدة في بناء المؤسسات، والذي يصل في هذا العام إلى ٧٥ مليون يورو من إجمالي ٣٠٠ مليون يورو مخصصة للأرض الفلسطينية المحتلة. غير أن الإنجازات الكبيرة للشعب الفلسطيني لن تكون مستدامة إلا إذا حدث انفراج سياسي.

والاتحاد الأوروبي يأسف لتجدد أعمال العنف الذي شهدناه في الأسابيع الماضية. وقد أدلت الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي كاثرين آشتون ببيانات واضحة تدعو فيها الهجمات بقذائف الهاون والصواريخ من قطاع غزة، وخاصة الهجوم

أجل إنهاء حصار غزة والقيود المفروضة على حرية الأشخاص والسلع وتعزيز المصالحة الداخلية الفلسطينية.

ونتطلع إلى استئناف المفاوضات المباشرة بصورة جدية بين إسرائيل والفلسطينيين بشأن جميع قضايا الوضع النهائي قبل الموعد المستهدف الذي حددته المجموعة الرباعية والذي يحل في أيلول/سبتمبر. وفي هذا الصدد، ندعو المجموعة الرباعية إلى سرعة إقرار المبادرة التي أعلنتها المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا مؤخرا لاستئناف المفاوضات بما يؤدي إلى التوقيع على اتفاق بشأن القدس باعتبارها عاصمة لدولتين، إسرائيل وفلسطين، المقامة على أساس حدود حزيران/يونيه ١٩٦٧، وإلى إعادة التأكيد على عدم شرعية المستوطنات؛ وإلى إيجاد حل عادل وتوافقي لقضية اللاجئين؛ وإلى ترتيبات أمنية تنهي الاحتلال الإسرائيلي.

والمفاوضات لن تنجح إلا إذا نفذ الطرفان بحسن نية التزاماتهما بموجب خريطة الطريق، ولا سيما التجميد التام لجميع الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك ما يسمى النمو الطبيعي. وأغتنم هذه الفرصة لتسجيل خيبة أملنا إزاء افتقار المجلس إلى القيادة بشأن هذه المسألة الهامة وعدم استعداده لإعادة تأكيد مواقفه السابقة واعتماد مشروع القرار ذي الصلة، والذي حظي بدعم واسع بين الدول الأعضاء. وموافقة إسرائيل المؤسفة مؤخرا على بناء أكثر من ٩٠٠ وحدة سكنية إضافية في غيلو في القدس الشرقية تظهر أن المسألة ما زالت قائمة. وميثاق المجلس وواجبه الأخلاقي يحتمان عليه التدخل.

ويسعدنا أن نلاحظ اعتراف العديد من الدول الأعضاء بدولة فلسطين. وتدعم هذه البلدان وبلدان أخرى كثيرة برنامج السلطة الفلسطينية لبناء الدولة بحلول أيلول/سبتمبر. وأكدت الأمم المتحدة والبنك الدولي

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لرئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

السيد ديالو (تكلم بالفرنسية): باسم اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، أود أن أهنئكم بجرارة، سيدي، على الطريقة المثالية التي توجهون بها أعمال المجلس في هذا الشهر. كما أود أن أعرب عن تقديري للسفير لي باودونغ، الممثل الدائم للصين، على رئاسته للمجلس بكفاءة في آذار/مارس.

وأود أن أعرب أيضا عن تقديري للسيد لين باسكو، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، على إحاطته الإعلامية الممتازة اليوم، والتي قدم فيها وصفا حيا للحالة المضطربة في الميدان، ولا سيما في قطاع غزة، ودعا فيها المجتمع الدولي إلى العمل مع الأطراف لتهيئة الظروف المواتية لاستئناف عملية السلام.

إن تصاعد أعمال العنف مؤخرا في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وخاصة في قطاع غزة، يذكر على نحو قاس بمدى توتر الحالة وهشاشتها. وقد أسفر إطلاق الصواريخ من جانب المقاتلين الفلسطينيين والأعمال الانتقامية التي تنفذها القوات الإسرائيلية عن سقوط العديد من الضحايا، معظمهم من المدنيين الفلسطينيين. ولجئنا تدعو الطرفين إلى الإحجام عن جميع الأعمال الاستفزازية والتصرف على نحو مسؤول وإدانة جميع الهجمات على المدنيين، الذين يحتاجون إلى الحماية بصورة عاجلة، إدانة قاطعة.

ويعيدونا الأمل أن يضطلع المجلس بمسؤولياته بموجب الميثاق بأن يتصرف بنفس العزيمة والقوة التي يتصرف بها في حالات الصراع الدائر الأخرى. كما يجب عليه مضاعفة جهوده لضمان التنفيذ الكامل لقراره ١٨٦٠ (٢٠٠٩) من

الراسخة بوجوب عدم إعفاء مجلس الأمن من الاضطلاع بدوره في هذا الصدد، بل ينبغي أن يعمل على الفور على كفالة نيل الشعب الفلسطيني حقه في تقرير المصير والسيادة والاستقلال في دولته الفلسطينية على الأراضي المحتلة منذ ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية، بما في ذلك إيجاد حل عادل لمعاناة اللاجئين الفلسطينيين وفق قرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي.

تكتسي مناقشتنا اليوم أهمية خاصة بالنظر إلى تزامنها مع الحالة الصعبة التي يعيشها ملايين الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وعلى الرغم من قرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩) الصادر في ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، لا تزال إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، تواصل عدوانها العسكري على قطاع غزة. كما لا يزال الحصار الإسرائيلي غير الشرعي قائما ولا تزال آثاره مستمرة على حياة جميع السكان المدنيين في قطاع غزة. يمنع وصول المساعدة الإنسانية والمواد الأساسية، ووضع العراقل أمام إعادة بناء آلاف المنازل والهيكل الأساسية المدمرة، بما في ذلك جهود وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وإعاقة الانتعاش الاقتصادي والاجتماعي. وفي ذلك الصدد، تواصل مجموعة منظمة المؤتمر الإسلامي دعوتها إلى الجدية في متابعة نتائج وتوصيات بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن نزاع غزة كخطوة أساسية نحو كفالة العدالة والمساءلة وتفادي المزيد من انتهاكات حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة من قبل إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال.

وفي الضفة الغربية، تواصل إسرائيل أنشطتها غير الشرعية في بناء المستوطنات، وتدمير المنازل، والغارات العسكرية العنيفة، وتقييد حرية الحركة، ومصادرة الأراضي، وإقامة المئات من نقاط التفتيش واعتقال الآلاف من

وصندوق النقد الدولي أن الفلسطينيين لديهم الآن الهيكل المؤسسي اللازم لإدارة دولتهم.

ومنذ آخر مناقشة مفتوحة عقدها المجلس في إطار هذا البند من جدول الأعمال (انظر S/PV.6484)، عقدت لجتنا اجتماعين دوليين في فيينا ومونتيفيديو كرسا لتحقيق السلام الإسرائيلي الفلسطيني. ولا تزال ملتزمين تماما بهدف تحقيق الحل القائم على وجود دولتين وسنواصل تعزيزه، تماشيا مع قرارات مجلس الأمن ومبادئ مدريد ومبادرة السلام العربية، والذي تعيش بموجبه إسرائيل ودولة فلسطين جنبا إلى جنب في سلام وأمن. والأمم المتحدة ومجلس الأمن التابع لها يتحملان مسؤولية خاصة جدا عن ضمان تحقيق هذه الرؤية. وأؤكد للمجلس تعاون اللجنة ودعمها في تنفيذ قراراته بشأن القضية الفلسطينية.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل طاجيكستان.

السيد نوزيري (طاجيكستان) (تكلم بالإنكليزية): يسرني أن أدلي بالبيان التالي بالنيابة عن أعضاء منظمة المؤتمر الإسلامي، بصفة طاجيكستان رئيسة لمجموعة منظمة المؤتمر الإسلامي.

في البدء أتوجه بالشكر للسيد لين باسكو، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، على الإحاطة الإعلامية التي قدمها. كما أود أن أعرب للرئاسة الكولومبية لمجلس الأمن عن عميق تقدير مجموعتنا لعقد هذه الجلسة في الوقت المناسب وإتاحتها الفرصة لمجموعة منظمة المؤتمر الإسلامي لمخاطبة المجلس.

ما فتئت القضية الفلسطينية تتصدر قائمة أولويات المجتمع الدولي وتحدياته. إن تنفيذ التزاماتنا وقراراتنا وتعهداتنا الجماعية والوفاء بها لا يزال قيد الانتظار لأكثر من نصف قرن. ولا تزال مجموعة منظمة المؤتمر الإسلامي عند قناعتها

والمعنوية الجماعية تجاه تحقيق السلام والعدالة والأمن في المنطقة خلال هذا العام.

وينبغي في هذه المرحلة الدقيقة تشجيع الجهود الرامية إلى بناء الدولة الفلسطينية وتقديم الدعم المتواصل والكامل لها، وهي تخطو إلى الأمام بنجاح. وبالنظر، للأسف، إلى استمرار الجمود في العملية السلمية، فقد آن الأوان للاعتراف بالدولة الفلسطينية استناداً إلى حدود ١٩٦٧، لأن ذلك هو حجر الزاوية في عملية تحقيق الاستقرار والرخاء والسلام والأمن لفلسطين كما لإسرائيل وبقية بلدان الحوار في المنطقة.

إن منظمة المؤتمر الإسلامي تؤيد موقف المجتمع الدولي الذي يؤكد من جديد على أن جميع التدابير والإجراءات التي اتخذتها، أو ستتخذها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، لتغيير المركز القانوني والمادي والسكاني للجولان السوري المحتل وهيكله المؤسسي، فضلاً عن التدابير الإسرائيلية الرامية إلى فرض ولايتها القضائية وإدارتها هناك، هي تدابير وإجراءات لاغية وباطلة وليس لها أي مفعول قانوني. وتطالب منظمة المؤتمر الإسلامي إسرائيل بالالتزام الفوري والكامل بقرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١) والانسحاب الكامل من الجولان السوري المحتل إلى حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، تنفيذاً أيضاً لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، وكذلك الانسحاب من الأراضي اللبنانية التي لا تزال محتلة.

و في الختام، أود أن أؤكد من جديد دعم منظمة المؤتمر الإسلامي الكامل للشعب الفلسطيني وتضامنها معه في سعيه لاستعادة حقوقه الوطنية المشروعة وغير القابلة للتصرف، بما فيها حقه في العودة وتقرير المصير وإقامة دولته الفلسطينية المستقلة على ترابه الوطني وعاصمتها القدس الشرقية.

الفلسطينيين. كما تواصل بناء جدار الضم في انتهاك صريح للقانون الدولي والسلطة القانونية لفتوى محكمة العدل الدولية (انظر A/ES-10/273). وتزايد تلك الانتهاكات حدة وعنفاً في القدس الشرقية المحتلة حيث تواصل إسرائيل أيضاً عملياتها المنهجية لطمس الهوية التاريخية الفلسطينية - العربية - الإسلامية للقدس الشريف عن طريق محاولاتها الفاضحة لتهود المدينة بتغيير تركيبها السكانية وطابعها.

إن مجموعة منظمة المؤتمر الإسلامي تؤكد اليوم من جديد على الأهمية المركزية التي تمثلها قضية القدس الشريف بالنسبة للأمة الإسلامية قاطبة، وتؤكد على الطابع الفلسطيني والعربي والإسلامي للقدس الشرقية المحتلة وعلى ضرورة الاحترام الكامل لحرمة المواقع الإسلامية والمسيحية المقدسة في المدينة. وتؤكد مجموعة منظمة المؤتمر الإسلامي على أن القدس الشريف تظل جزءاً لا يتجزأ من الأراضي الفلسطينية المحتلة من قبل إسرائيل في عام ١٩٦٧، وأن المجتمع الدولي لا يزال يفرض ضمها غير الشرعي من قبل إسرائيل ولا يعترف به.

إننا نؤكد أن تسوية النزاع في الشرق الأوسط برمتها رهين بحسم القضية الرئيسية التي تمثلها المسألة الفلسطينية. إن توافق الآراء الدولي بشأن رؤية الدولتين يتطلب موقفاً واضحاً يقوم على الشرعية الدولية والعدالة؛ كما يستدعي الإقرار على نحو كامل بالالتزامات والتعهدات التاريخية في ذلك الصدد والوفاء بها على النحو الوارد في مرجعية العملية السلمية، ولا سيما قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومرجعية مدريد، بما فيها مبدأ الأرض مقابل السلام، ومبادرة السلام العربية التي تلتزم بها منظمة المؤتمر الإسلامي، وخارطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية. وينبغي بذل الجهود كافة بما في ذلك من قبل مجلس الأمن وكذلك اللجنة الرباعية في ضوء التزامها المعلن بالوفاء بمسؤولياتها القانونية

الفصل العنصري، وتهويد القدس المحتلة، كل ذلك يجري على مرأى ومسمع جميع الذين يدعون حماية حقوق الإنسان في الوقت الذي يغمضون فيه أعينهم تماما عن انتهاكات إسرائيل الصارخة لحقوق الإنسان في الأراضي العربية المحتلة. كما أن ذلك يجري في ظل عجز مجلس الأمن عن الوفاء بواجباته والتزاماته في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين وفقا لمبادئ ومقاصد الميثاق. والمثال الأخير على ذلك هو عدم اعتماد مشروع قرار يدعو إسرائيل لإيقاف الاستيطان الإسرائيلي في الأرض الفلسطينية المحتلة، بالرغم من اقتصار هذا المشروع على موضوع متفق عليه دوليا، ويتمثل بعدم شرعية الاستيطان، ومع أنه مبني على لغة توافقية دولية.

لقد مر أكثر من عامين على العدوان الإسرائيلي على غزة، وهو العدوان الذي ارتكبت خلاله إسرائيل جرائم حرب وانتهاكات خطيرة للقانون الإنساني ترقى إلى مستوى الجرائم ضد الإنسانية. ومع ذلك ما زال مرتكبو هذه الجرائم من الإسرائيليين بمنأى عن المساءلة والعقاب، وما زالت إسرائيل ترفض إعادة بناء مدارس ومنشآت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) وتمارس ابتزازها ضد أنشطتها ومشاريعها في غزة، الأمر الذي حفز إسرائيل على مواصلة فرض حصارها اللاإنساني على سكان غزة، والتهديد مجددا بالاعتداء على أسطول الحرية ٢ للمساعدات الإنسانية. وها هي الآن تعاون الكرة بعدوان وحشي جديد على غزة وارتكاب مجازر أخرى ضد الفلسطينيين أوقعت عشرات الضحايا المدنيين ومئات الجرحى.

وفي هذا الإطار، فإننا نستغرب ألا تلقى نداءات الاستغاثة التي يطلقها الشعب الفلسطيني أي آذان صاغية من المجتمع الدولي الذي تجاهل ولعقود طويلة جرائم إسرائيل بحق الشعب الفلسطيني واستمرار احتلالها للأراضي العربية. لقد طالبت جامعة الدول العربية قبل أيام مجلس الأمن باستصدار قرار بفرض حظر جوي على الطيران الحربي الإسرائيلي فوق

الرئيس (تكلم بالإسبانية) أعطى الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): السيد الرئيس، اسمحوا لي، بادئ ذي بدء، أن أشير إلى أنني أتكلم بصفة بلادي طرفا رئيسيا في الصراع العربي - الإسرائيلي، مذكرا، في هذا الخصوص، بنقطتين هامتين. الأولى، أن الجولان السوري ما زال تحت الاحتلال الإسرائيلي منذ عام ١٩٦٧. والثانية، أن بلادي خلال عضويتها في مجلس الأمن، بصفته دولة عضوا غير دائم، في الفترة من عام ٢٠٠١ إلى عام ٢٠٠٣، كانت هي التي اقترحت أن ينظر مجلس الأمن بصفة دورية، في كل ثلاثة أشهر، وفي جلسة مفتوحة، في بند الحالة في الشرق الأوسط.

ويعرب وفد بلادي عن جزيل شكره على عقد هذه الجلسة العلنية لمناقشة التصعيد الإسرائيلي للأعمال العدوانية في الأراضي العربية المحتلة، ونشكر بشكل خاص المندوب الدائم للصين على أدائه المميز كرئيس لمجلس الأمن في الشهر الماضي.

وعلى الرغم من اتخاذ مجلس الأمن والجمعية العامة وسائل أجهزة وهيئات الأمم المتحدة الأخرى مئات القرارات التي طالبت إسرائيل بإخلاء احتلالها للأراضي العربية ووقف مذابحها بحق الشعب الفلسطيني الأعزل، على مدى عقود من الاحتلال الإسرائيلي منذ حزيران/يونيه ١٩٦٧، فإن الواقع، وللأسف، يعيد التأكيد مجددا بأن هناك نمطا إسرائيليا منهجيا، لا يرغب البعض بإخضاعه للمساءلة الدولية، من الانتهاكات التي تناقض الحد الأدنى من مبادئ القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي، وتكشف تحدي إسرائيل للإرادة الدولية. ويأتي في مقدمة هذا السلوك العدواني المدان دوليا حملات الاستيطان المسعورة في الأراضي العربية المحتلة ومصادرة الأراضي، وهدم المنازل، وطرد السكان من بيوتهم وإحلال قطعان من المستوطنين الغرباء محلهم، وبناء جدار

خط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧ هو الأساس الذي تبني عليه الترتيبات التي يتطلبها صنع السلام. كما أننا نحمل الحكومة الإسرائيلية مسؤولية سياساتها الاستفزازية تلك.

لقد تطرق بعض المندوبين الدائمين في بيانهم اليوم إلى الأوضاع الجارية في بلادي بلغة غير موضوعية وحافلة بالتهويل والصيد في المياه العكرة. ولذلك أجد من الضروري أن ألفت عناية المجلس إلى الوقائع التالية:

لقد ترأس الرئيس الأسد الجلسة الأولى للحكومة الجديدة يوم السبت الماضي في ١٦ نيسان/أبريل الجاري، حيث وجه الحكومة بضرورة التحرك في إطار زمني عاجل، لإعداد حزمة من مشاريع قرارات إصلاحية تعزز عملية البناء الوطني الديمقراطي وتوسع مشاركة المواطنين وترسخ الوحدة الوطنية وتضمن النظام العام وأمن الوطن والمواطن. وبعد أربعة أيام على هذا التوجيه رفعت الحكومة، بالأمس فقط، ثلاث مسودات تشريعات وقعتها الرئيس الأسد اليوم وأصبحت نافذة المفعول. وتقضي هذه التشريعات بإنهاء حالة الطوارئ وإلغاء محكمة أمن الدولة العليا، وإصدار قانون ينظم حق التظاهر السلمي في البلاد. وتعمل الحكومة حالياً على إعداد مشاريع قوانين جديدة للأحزاب السياسية والإعلام والإدارة المحلية، بغية مناقشتها في أقرب وقت ممكن.

ويشهد الجميع على أن الرئيس الأسد زعيم إصلاحى يدفع باتجاه الإصلاح لأنه يدرك بأن ذلك هو ضرورة وطنية حصرها. ومن نافلة القول إن أي إصلاح في أي دولة عضو في هذه المنظمة الدولية هو، وفقاً للميثاق، شأن داخلي يتحتم على الجميع احترامه بدلاً من التحريض على تخريبه خدمة لأجندات لا علاقة لها بالإصلاح لا من قريب ولا من بعيد، لأن من يرنو فعلاً إلى تشجيع الإصلاح، من الخارج لا يتجاهل عن عمد ما تم من خطوات إصلاحية على أرض الواقع، ولا يعمل على تفويض المثال السوري

غزة لحماية المدنيين العزل وإنهاء الحصار الجائر المفروض على القطاع، وفي هذا السياق نحن نطالب مجلس الأمن بتلبية هذا المطلب فوراً لحماية المدنيين الفلسطينيين، مؤكدين في هذا الصدد على أن حماية المدنيين الفلسطينيين والسوريين واللبنانيين الرازحين تحت الاحتلال الإسرائيلي والذين يتعرضون لعدوان إسرائيلي، هو جزء لا يتجزأ من موضوع حماية المدنيين بدون تمييز.

ولا يخرج الاحتلال الإسرائيلي للجولان السوري كثيراً عن هذه الصورة القائمة، إذ ما زالت إسرائيل ترفض إعادة الجولان السوري المحتل إلى وطنه الأم سوريا، وترفض الانصياع إلى قرارات الشرعية الدولية خاصة قرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١)، الذي اعتبر قرار إسرائيل بضم الجولان السوري المحتل قراراً لاغياً وباطلاً وليس له أي أثر قانوني. كما تستمر إسرائيل في سياسة الإرهاب والقمع للمواطنين السوريين فيه، وزج أبنائه في السجون. بالإضافة إلى مصادرة الأراضي، واستمرار أنشطة الاستيطان، ومنها العملية الاستيطانية الأخيرة التي قامت بها سلطات الاحتلال الإسرائيلية في الجولان السوري المحتل، حيث أقدم ما يسمى بمجلس المستوطنين في الجولان على خطوة استفزازية جديدة من خلال حملة دعائية لبناء وحدات استيطانية جديدة في الجولان السوري المحتل تحت عنوان "تعال إلى الجولان" وتم جلب ثلاثة آلاف عائلة استيطانية إسرائيلية جديدة للاستيطان في الجولان المحتل تلبية لهذه الحملة. كما قام الكنيست الإسرائيلي مؤخراً بإصدار تشريع ما يسمى "تنظيم استفتاء عام قبل الانسحاب من الجولان السوري المحتل والقدس الشرقية المحتلة"، وذلك في استهتار واضح بالقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن لا سيما قراره رقم ٤٩٧ (١٩٨١) و ٤٨٧ (١٩٨١). وهنا نؤكد بأن هذا الإجراء مرفوض جملة وتفصيلاً ولا يغير من حقيقة أن الجولان أرض سورية محتلة وبأن عودة الجولان كاملاً حتى

ونؤيد البيانين اللذين أدلى بهما الممثلان الدائمان لمصر وطاجيكستان باسم حركة عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الإسلامي، على التوالي.

خلال آخر مناقشة بشأن الشرق الأوسط عقدت في هذه القاعة (انظر S/PV.6484)، أعرب معظمنا عن الأسف لانهيار المفاوضات المباشرة بين فلسطين وإسرائيل وتدابيراته بالنسبة للسلام في المنطقة. وبعد مضي ثلاثة أشهر، تلبدت الغيوم القائمة. وتبدو آفاق استئناف عملية السلام في الشرق الأوسط غير مشجعة. كما أن بصيص الأمل في سلام مستدام الذي أوجده انخفاض حدة العنف مؤخراً يبدو أنه يفلت من بين أيدينا. ويزيد الأمر سوءاً، أن جهود المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط لتيسير استئناف المفاوضات المباشرة أو تحديد معايير التسوية النهائية تتعثر بشكل متزايد. ويتجلى ذلك في إرجاء اجتماع تلك المجموعة في برلين مؤخراً.

وفي خضم حالة اليأس هذه، تخلى مجلس الأمن، أيضاً، عن دوره في تسوية قضية فلسطين، تاركاً المهمة لفرادى البلدان أو التجمعات غير الرسمية. وقلقلنا أن نلاحظ أن الأنشطة الوحيدة للمجلس فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية باتت تتمثل في مناقشاته المفتوحة الفصليّة، حيث تعجز حتى البيانات الحماسية وذات الصياغات المنمقة عن شفاء مستمعها من داء السير نياماً، فهم يعرفون جيداً أن المأزق ثابت لا يتغير كنجمة الشمال التي تضرب بها الأمثال.

وتتمثل بارقة الأمل الوحيدة في هذا السيناريو المتشائم في المسيرة الجديرة بالإعجاب للسلطة الفلسطينية على طريق إقامة الدولة. وقد أكد العديد من المصادر المستقلة أن بناء مؤسسات الدولة بحلول شهر آب/أغسطس أمر بمقدور السلطة الفلسطينية. ووفقاً لتقارير أعدتها الأمم المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي مؤخراً

ذائع الصيت المتسم بالتسامح والعيش المشترك بين مختلف أطراف أبنائه. وإن افتتات البعض تحت قبة هذا المجلس الموقر، ودعوتهم في بيانهم إلى الانقلاب على الحكومات الشرعية القائمة هو تحريض غير مسؤول ولعب لدور سلبي يضر بمصالح الشعوب والحكومات وانتهاك فاضح لميثاق الأمم المتحدة، واستخدام عبثي لمظلة الشرعية الدولية من أجل تجميع مرجعية بند "الحالة في الشرق الأوسط" المعني أساساً بالمراجعة الدورية لتطورات الصراع العربي - الإسرائيلي والقضية الفلسطينية (سعيًا إلى تحويل الأنظار عن جوهر المسألة المدرجة على جدول أعمال مجلس الأمن، وهذا بمحد ذاته مماثلة لاستمرار العدوان والاحتلال الإسرائيليين ومشاركة ضمنية في دفع الحكومة الإسرائيلية إلى مزيد من العنف والتوسع الاستيطاني والتعنّت وتحدي إرادة السلام العربية والدولية.

كنا نتمنى أن نسمع من المندوبين الأمريكي والبريطاني كلمة واحدة يعبران فيها عن مجرد التعاطف مع معاناة مواطنينا السوريين الرازحين تحت الاحتلال الإسرائيلي في الجولان المحتل منذ العام ١٩٦٧، أو كلمة واحدة تطالب إسرائيل بإلغاء قانون الطوارئ الإسرائيلي منذ العام ١٩٤٨ وحتى الآن، بهدف مصادرة الأرض الفلسطينية ونهب البيوت وطرد أصحابها واستجلاب عصابات الاستيطان للسكن فيها في مكان أهلها. وبالمناسبة فإن إسرائيل قد ورثت قانون الطوارئ هذا عن سلطة الاحتلال البريطانية التي كانت قد فرضته على عموم فلسطين في العام ١٩٣٩.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل باكستان.

السيد ترار (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): هنتكم، سيدي، على إدارة عمل مجلس الأمن هذا الشهر بتفان واقتدار.

الإعمار، بما فيها تلك التي تعهدت بها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى.

إن باكستان تؤيد سلاماً دائماً لجميع سكان الشرق الأوسط، بغض النظر عن الدين أو العرق أو القومية. وإذا تنهض الدولة الفلسطينية من ركام الوعود التي لم تتحقق، ينبغي ألا يعرقل العنف مسيرتها. ونضم صوتنا إلى أصوات الوفود الأخرى التي طالبت بسرمان وقف لإطلاق النار في غزة.

لقد حُدد إطار السلام في الشرق الأوسط على نحو مفصل في قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧)، ٣٣٨ (١٩٧٣)، ١٣٩٧ (٢٠٠٢)، ١٥١٥ (٢٠٠٣)، ١٨٥٠ (٢٠٠٨)، ومرجعيات مدريد، ومبادرة السلام العربية، وخريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية. وحشد الإرادة السياسية واستدامتها لتنفيذ هذا الإطار أمر أساسي.

ويحدونا الأمل في أن ينخرط مجلس الأمن والمجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط مع الأطراف المعنية بصورة مجدية من أجل تحقيق الهدف الجماعي للمجتمع الدولي والمتمثل في قيام دولة فلسطين مستقلة وذات سيادة وقابلة للبقاء، تعيش جنبا إلى جنب وفي سلام مع جميع جيرانها. وباكستان تتشاطر وتدعم ذلك الهدف.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل المغرب.

السيد لوليشكي (المغرب): لقد تزامنت رئاسة كولومبيا لمجلس الأمن مع ظرفية دقيقة وصعبة للوضع الدولي استوجبت مشاورات وقرارات، أظهرت الرئاسة الكولومبية خلالها حنكة وحكمة وتبصرا تشرف بلدكم الصديق وتستحقون عليها بالتالي كل تنويه.

يتوخى وفد بلدي، بالإضافة إلى ما تقدم به ممثل المملكة العربية السعودية باسم المجموعة العربية وجمهورية

للجنة الاتصال المخصصة التابعة للمجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط، فإن السلطة الفلسطينية تجاوزت عتبة إقامة دولة قادرة على القيام بوظائفها في عدة قطاعات أساسية. وقد اعتُرف في هذه التقارير حسب الأصول بالأداء المالي وبالمعدلات المرتفعة للنمو الاقتصادي في الضفة الغربية وقطاع غزة. ورحبت المجموعة الرباعية ذاتها بذلك التقييم وأكدت أن المؤسسات الفلسطينية تقارن على نحو إيجابي بالمؤسسات في دول قائمة. والسياسات التي تتبعها السلطة الفلسطينية في الاعتماد على الذات والتمكين وتهيئة الفرص الاقتصادية قد جردت المحتلين من حجتهم في تبرير الاحتلال غير المشروع بأنه شر لا بد منه.

إن بلوغ هدف قيام دولة فلسطينية بحلول أيلول/سبتمبر أمر في متناولنا تماماً. ولو تركناه يتحطم على صخور الريّة أو التقاعس أو النفعية السياسية ستكون له عواقب وخيمة على السلام والاستقرار. والفشل في الوفاء بالأجل الزمني المحدد بعام ١٩٩٩ في اتفاقات أوسلو قد أشعل فتيل الانتفاضة الثانية. كما أن فوات الأجل المحدد بعام ٢٠٠٥ لقيام دولة فلسطينية، كما هو وارد في خريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية في عام ٢٠٠٣، قد عجل بوتيرة العنف وسفك الدماء التي انتهت بالحصار على غزة وما أعقبه من عنف. ولا يمكن أن يغدو أيلول/سبتمبر ٢٠١١ مجرد تاريخ آخر في ذلك التسلسل الزمني المأساوي.

لقد قطع شعب فلسطين بالفعل أكثر من نصف الشوط في الوفاء بجانبه من الصفقة. ولا بد لإسرائيل أن تقابل ذلك بعقل متفتح وبحسن نية. عليها أن توقف كل النشاط الاستيطاني في الأراضي العربية المحتلة وأن تفي بالتزامها باحترام حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني. والحصار الإسرائيلي لغزة لا يرضاه الضمير ولا يمكن أن يستمر. وعليها أيضاً أن تيسر استكمال مشاريع إعادة

وإذ نسجل بأسف عميق تأجيل اجتماع المجموعة الرباعية الذي كان مقررا في آذار/مارس ونيسان/أبريل، فإننا نثمن الأفكار البناءة التي قدمتها وفود فرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وألمانيا خلال جلسة الأمن في ١٨ شباط/فبراير (انظر S/PV.6484) بشأن أهداف المفاوضات وعلى رأسها تمكين الشعب الفلسطيني من إقامة دولة فلسطينية على الأراضي التي احتلت عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية. إن رؤية من هذا القبيل تنسجم مع الأسس الرئيسية لمبادرة السلام العربية وتشكل أرضية ملائمة لتجاوز العقبات التي تعرقل انطلاق المفاوضات المباشرة.

منذ تعليق المفاوضات المباشرة، لم تتوقف إسرائيل عن ضم المزيد من الأراضي الفلسطينية بالقوة وبناء المزيد من الوحدات الاستيطانية وتدمير المنازل والدفع بمالكها إلى خارج نطاق المدن والقرى التي يسكنونها. إن إمعان إسرائيل في بناء المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة هو عمل غير شرعي لا يعكس نية صادقة في التفاوض للوصول إلى الحل الشامل والعادل المنشود من جانب المجموعة الدولية، بل يشكل عقبة موضوعية وعائقا لا يمكن تجاوزه أو الالتفاف حوله، وإنما يستوجب وضع حد له.

ولم تستثن مدينة القدس المحتلة والمناطق المتاخمة لها من هذه الممارسات، بل كانت مستهدفة أكثر من غيرها. لقد واصلت إسرائيل سياسة تهويد هذه المدينة المقدسة لدى كافة الشرائع السماوية ومحاوله طمس معالمها الأصلية والإعلان عن بناء المزيد من الوحدات السكنية لفئة المستوطنين، مع مواصلة إخلاء القدس من سكانها الفلسطينيين عبر عملية الطرد القسري وتدمير المنازل وإلغاء حقوق الإقامة في انتهاك صارخ للقانون الإنساني الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. كما واصلت السلطات الإسرائيلية إجراءات تستهدف المقدسات الإسلامية وهي

مصر العربية باسم حركة عدم الانحياز وطاجيكستان باسم منظمة المؤتمر الإسلامي، أن يعبر عن انشغال المغرب جراء التباطؤ في المساعي الهادفة إلى إنعاش العملية التفاوضية والتطورات الميدانية المحبطة في غزة وباقي الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية.

لم يبق إلا شهورا معدودة لحلول الموعد الذي التزمت به الأسرة الدولية لتمكين الشعب الفلسطيني من تحقيق طموحاته المشروعة لقيام دولة مستقلة قابلة للحياة داخل حدود الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، عاصمتها القدس الشرقية، دولة فلسطينية تعيش في أمن وسلام مع دولة إسرائيل. وفي هذا الصدد، يجدد وفد المغرب التعبير عن تقديره للجهود التي قام بها الرئيس الأمريكي باراك أوباما والالتزامات التي ضمنها خطابها أمام الجمعية العامة في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ (انظر A/65/PV.11) بشأن حقوق الفلسطينيين في إقامة دولة مستقلة في أفق زمني محدد. كما نتقرب باهتمام كبير وتفاوض شديد مواصلة الإدارة الأمريكية مساعيها لتحسيد هذه الالتزامات النابعة من الثوابت الواضحة لعملية السلام طبقا للشرعية الدولية ومبدأ الأرض مقابل السلام ومبادرة السلام العربية وخريطة الطريق.

ونتطلع إلى تكثيف الجهود الدولية والجهوية الأخرى التي تتبنى نفس الرؤية وتروم تحقيق نفس الأهداف على اعتبار أنها ستكون مكتملة ومساندة للدينامية الإيجابية التي بزغت لفترة وجيزة للأسف على إثر استئناف المفاوضات المباشرة في أيلول/سبتمبر الماضي في واشنطن، العاصمة، تحت رعاية الولايات المتحدة الأمريكية. وعلى هذا الأساس يظل دور المجموعة الرباعية بجميع مكوناتها وبثقلها الدولي بالغ الأهمية من أجل انطلاقة جديدة وفعالية للعملية التفاوضية بما يحفظ لهذه المجموعة مصداقيتها التي ستقاس على أساس ما ستحققه من نتائج ملموسة في أفق أيلول/سبتمبر القادم.

في السلام والتعايش والمصالحة الوطنية. ويبقى فقط أن تتحلى إسرائيل بالإرادة السياسية والرؤية المستقبلية الخالية من الهيمنة وأن تتكاتف الجهود الدولية للدفع بدنامية السلام والاستقرار في منطقة عاشت ما يكفي من الحروب والمآسي وترنو شعوبها بدون استثناء إلى الحرية والكرامة والسلام.

إن المملكة المغربية من منطلق موقفها المبدئي الداعم لخيار السلام والمستند إلى قرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية لا تزال متشبثة ومؤيدة لحل الدولتين الذي يضمن قيام دولة فلسطينية مستقلة قابلة للحياة، عاصمتها القدس الشرقية، تعيش في أمن وسلام إلى جانب دولة إسرائيل، وانسحاب الأخيرة من الجولان السوري وباقي الأراضي اللبنانية المحتلة.

لقد سأمت كل دول وشعوب المنطقة مع المجموعة الدولية تعاقب العراقيل التي تحول دون التوصل إلى السلام والعنف والعنف المضاد مع ما يترتب على ذلك من ضحايا ومآسي ودمار وتنامي الحقد والكرهية والتباعد. لقد آن الأوان لتغيير جذري لهذه الأوضاع عبر تطبيق صارم للشرعية الدولية. آن الأوان لتبرهن إسرائيل بالملمسوم وبمبادرة على أرض الواقع عن تجاوبها مع مبادرة السلام العربية وإرادتها والتزامها بالعيش والتعايش مع جيرانها وبناء مستقبل مشترك آمن ومزدهر للجميع.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل أوغندا.

السيد لوكويا (أوغندا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان نيابة عن ممثل بلدي الدائم السفير روهكانا روغوندا. وأود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة. وأود أن أشكر أيضا وكيل الأمين العام لين باسكو على إحاطته الإعلامية التي قدمها هذا الصباح.

سياسة يجمع المجتمع الدولي على رفضها لأنها لا تؤدي إلا إلى تأجيج النعرات الدينية في المنطقة وخارجها.

وانطلاقا من التزامها العربي والإسلامي والمسؤوليات التي يضطلع بها صاحب الجلالة في رئاسة لجنة القدس التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، فإن المملكة المغربية تشجب هذه الممارسات والأعمال التي تمس بالوضعية القانونية الخاصة بهذه المدينة المقدسة وباقي الأراضي الفلسطينية المحتلة في خرق سافر للشرعية الدولية والتوافق العالمي حول مقومات السلام. ويعيد بلدي دعوة المجتمع الدولي إلى الاضطلاع دون تردد أو تباطؤ بمسؤولياته إزاء هذه الوضعية المتفاقمة والخطيرة وحمل إسرائيل على التوقف عن ممارساتها الأحادية الجانب والتجاوب بصدق مع الجهود الدولية الهادفة إلى استئناف المفاوضات وتسريع وتيرتها والعمل على إنجاحها.

ما زال الوضع في قطاع غزة يشهد بين الفينة والأخرى تصعيدا في العمليات العسكرية الإسرائيلية مما يفاقم الوضع المتدهور أصلا نتيجة الحصار المفروض على السكان المدنيين والذي يحول دون تمكينهم من أدنى الظروف الإنسانية للعيش أو توفير البنى التحتية الضرورية للحياة اليومية. وفي هذا الإطار، لا يفوتني التنويه بالدور الحيوي الذي تقوم به الأونروا في مواصلة مساندة الشعب الفلسطيني داخل الأراضي المحتلة وفي الدول المجاورة. ونرحب بكل المبادرات التي تهدف إلى تمكين هذه الهيئات من الموارد المالية والبشرية لمواصلة القيام بولاياتها الحيوية لتوفير الحد الأدنى من إمكانية العيش لشريحة مهمة من سكان الأراضي الفلسطينية المحتلة.

لم يعد خفيا على أحد أن كل مكونات الحل الشامل والعادل على أساس رؤية الدولتين واضحة وواقعية وقابلة للتنفيذ. كما لا يجادل أحد في نية وعزيمة الشعب الفلسطينية

لا تزال الحالة الإنسانية في قطاع غزة بائسة، ونكرر دعوتنا إلى رفع الحصار عن قطاع غزة بشكل كامل. وندين استمرار حماس في إطلاق الصواريخ من غزة على إسرائيل والضربات الجوية التي قامت بها إسرائيل على قطاع غزة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ندعو جميع الأطراف إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس، وتجنب المزيد من التصعيد وتنفيذ القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩) تنفيذًا كاملاً.

وفي الختام، وفي حين أن المسؤولية الرئيسية عن التفاوض والتوصل إلى اتفاق شامل تقع على عاتق الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني، غير أنه ينبغي زيادة جهود ودعم جميع الشركاء الدوليين والإقليميين من أجل تحقيق ذلك الهدف عاجلاً لا آجلاً.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة لممثل بنغلاديش.

السيد مؤمن (بنغلاديش) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أستهل بياني بشكر بلدكم، كولومبيا، وشكركم شخصياً، سيدي الرئيس، على إدارة دفة هذه المناقشة المفتوحة الهامة للغاية بشأن الحالة في الشرق الأوسط. وأود أيضاً أن أعبر عن تقديرنا لوكيل الأمين العام لين باسكو على إحاطته الإعلامية الشاملة التي قدمها هذا الصباح. وأود أيضاً أن أعرب عن تأييد وفد بنغلاديش للبيانين اللذين أدلى بهما ممثل مصر بالنيابة عن حركة عدم الانحياز وممثل طاجيكستان بالنيابة عن منظمة المؤتمر الإسلامي. وفضلاً عن ذلك، أود أن أتناول بعض النقاط التي تراها بنغلاديش ذات أهمية.

لطالما كانت الحالة في الشرق الأوسط، بما فيها القضية الفلسطينية، مصدر قلق رئيسي للمجتمع الدولي والأمم المتحدة. لذلك، فإن إيجاد حل دائم ومستدام للنزاع العربي - الإسرائيلي، بما في ذلك قضية فلسطين، جوهر الأزمة التي طال أمدها، يجب أن يكون هدفنا الاستراتيجي

لا يزال الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني بدون حل منذ مدة طالت أكثر مما ينبغي بالرغم من الجهود الدولية والإقليمية المضنية. وهذه الحالة ليست حالة مستدامة. ونود أن نذكر بتفاؤل المجتمع الدولي في أعقاب استئناف المحادثات المباشرة بين رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو والرئيس محمود عباس، ويساورنا بالغ القلق حيال فقدان الزخم في عملية السلام في أعقاب انهيار هذه المحادثات.

إن حاجة الطرفين الآن أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى إلى مضاعفة جهودهما للتوصل إلى سلام شامل، يستند إلى رؤيا حل الدولتين، مع إسرائيل وفلسطين تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن. ونشجع القادة الإسرائيليين والفلسطينيين على السواء على استئناف المفاوضات دون مزيد من التأخير. وندعو كلا الطرفين إلى التحلي بالشجاعة اللازمة لاتخاذ قرارات شجاعة بروح من الأخذ والعطاء.

وفي ذلك الصدد، من الضروري الامتناع عن القيام بإجراءات أحادية من شأنها أن تحكم مسبقاً على مسائل الوضع النهائي وتقوض التقدم. ومن الهام أيضاً ألا يغيب عن بالنا أن طموحات الفلسطينيين المشروعة في أن يكون لهم دولة لا يمكن إرجاؤها لفترة أطول وأنه لا بد من معالجة الشواغل الأمنية الإسرائيلية المشروعة.

ولا يزال يساورنا بالغ القلق حيال استمرار إسرائيل في بناء المستوطنات وندعو إلى التجميد الكامل لجميع الأنشطة الاستيطانية، التي لا تعوق إحراز تقدم في المفاوضات فحسب، بل إنها تقوض أمن إسرائيل أيضاً. ونحیی الفلسطينيين على جهودهم المتواصلة للوفاء بتعهداتهم بموجب خارطة الطريق، لا سيما في قطاعات الأمن والاقتصاد والتنمية. ونشيد أيضاً بالرئيس محمود عباس على مبادرته لحل الانقسامات الحالية بين الفلسطينيين، ونشجعه على تكثيف الجهود بشأن ذلك العنصر الهام.

واسمحوا لي أنؤكد مجددا دعمنا لاختتام هذه المفاوضات بحلول أيلول/سبتمبر. ونؤمن بأن المزيد من التأخير في استئناف المفاوضات ضار بإمكانية تحقيق السلام والأمن الإقليميين. ونحث الطرفين والأطراف الأخرى المعنية أن تسعى جاهدة للتعجيل في تحقيق السلام الإسرائيلي - الفلسطيني والسلام العربي - الإسرائيلي الشامل، الذي هو أساسي لتجنب النتائج التي تلحق الضرر بالمنطقة.

ويعتقد وفدي أنه لن يكتب النجاح للمفاوضات المباشرة إلا إذا كان هناك دعم إقليمي ودولي مستمر للمبادرات، وللعملية الموازية لبناء الدولة الفلسطينية والسعي من أجل التوصل إلى سلام إقليمي عادل ودائم وشامل على النحو المتوخى في اتفاقية جنيف الرابعة؛ وقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة، وبخاصة قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨)؛ ومبدأ الأرض مقابل السلام؛ ومرجعيات مدريد، التي تكفل انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية والفلسطينية المحتلة إلى خطوط ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧؛ وخارطة الطريق ومبادرة السلام العربية، التي هي أفضل أداة إرشادية للحل القائم على وجود الدولتين.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أكرر تأكيد موقف بنغلاديش المستمر والثابت بأن استمرار الاحتلال الإسرائيلي غير القانوني لفلسطين على مدى العقود الستة الماضية هو السبب الأساسي للعنف والاضطرابات ولعدم الاستقرار في المنطقة. واسمحوا لي أيضا أن أكرر التأكيد على دعمنا الكامل للسلام الدائم لجميع سكان المنطقة، عربا وإسرائيليين على السواء، وعلى التزامنا القوي بتحقيق دولة فلسطين المستقلة ذات السيادة والقابلة للحياة، وعاصمتها القدس الشريف، التي تعيش جنبا إلى جنبا بسلام مع جميع جيرانها.

الجماعي. وينبغي لجميع الدول الأعضاء أن تتعهد بالالتزام التام بتحقيق هذا الهدف، وأن توجه كامل دعمها المعنوي والدبلوماسي والسياسي والاقتصادي لتحقيقه في وقت مبكر. وتقف بنغلاديش دائما على أهبة الاستعداد للقيام بدور بناء في هذا السعي لتحقيق سلام عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط على أساس مبدأ الحل القائم على وجود الدولتين. وتنضم بنغلاديش إلى المجتمع الدولي في التأكيد مرة أخرى على الدعم الكامل للشعب الفلسطيني في كفاحه العادل والمشروع من أجل تقرير المصير والتحرر من الاحتلال المستمر.

لقد حُرم شعب فلسطين من حقوقه الأساسية في تقرير المصير والعيش بحرية على أرضه، كما يُحرم المشردون الفلسطينيون من حقهم في العودة إلى ديارهم والعيش في كرامة وأمان. وللأسف، يبدو هذا الإخفاق الجماعي للمجتمع الدولي إخفاقا بصورة خاصة لشعب إسرائيل، الذي عانى من الحرمان، حيث لم يرق إلى مستوى المناسبة ليكفل لشعب فلسطين حقه الأساسي في تقرير المصير وإقامة دولة مستقلة، جنبا إلى جنب مع إسرائيل. ولتحقيق حل دائم في الشرق الأوسط، فإنه من الأهمية بمكان أن تعالج المسألة الأساسية، ألا وهي الاحتلال غير المشروع، الذي طال أمده، للأراضي العربية من جانب إسرائيل.

ونشيد بقيادة رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس وبالجهود المتواصلة لبناء الدولة الفلسطينية. ومع ذلك، يساورنا القلق حيال الضربات العسكرية غير المتناسبة والفضائع المستمرة، مما يسبب الإصابات في صفوف المدنيين. ولذلك، ندعو إلى أقصى درجات ضبط النفس واحترام القانون الإنساني الدولي. وعلاوة على ذلك، نأسف لوقف إسرائيل الحظر على الأنشطة الاستيطانية لمدة ١٠ أشهر، ونؤكد مجددا بقوة أن الإجراءات الانفرادية من قبل أي من الطرفين لا يمكن أن تحكم مسبقا على نتيجة المفاوضات.

الصراع، وأن للصراع تداعيات لا يمكننا دائماً أن نتنبأ بها أو نرغب فيها. ففي كل صراع، تفقد الأطراف المتورطة من الممتلكات والأرواح. لذلك ينبغي ألا نفكر في الحروب والغزو فحسب، بل ينبغي أن نفكر أيضاً في صنع السلام الدائم وأن نسعى إليه.

لقد صاغت المجموعة الرباعية خارطة طريق كفيلة بأن تقودنا إلى حل يقوم على وجود دولتين بحيث تعيش فلسطين وإسرائيل معاً في سلام. وأعتقد أن المجلس لم يفشل في السعي إلى هذا الخيار. فليتعهد لنا مجلس الأمن ويلتزم بأن يطلعنا، في جلسته المقبلة، على النتائج وليس على العمل الجاري.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل أستراليا.

السيد غوليدزينوفيسكي (أستراليا) (تكلم بالإنگليزية): أود أولاً أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على العمل الذي تضطلعون به بصفتكم رئيساً للمجلس، بما في ذلك ترؤسكم هذه المناقشة، التي تأتي في مرحلة حرجية.

لقد شهدت المنطقة بعض التغييرات الكبيرة منذ آخر مناقشة للمجلس بشأن الحالة في الشرق الأوسط (انظر S/PV.6484). وكما تُظهر ذلك الأحداث بصورة درامية، أوضح سكان المنطقة بجلاء أن تطلعاتهم تتمثل في المزيد من الفرص السياسية والاجتماعية والاقتصادية وأن لا بد من الاستجابة لهذه التطلعات.

لكن في مواجهة هذه التحولات الإقليمية الجذرية، هناك مسألة جوهرية تشهد جموداً، هي عملية السلام. لقد أيدت أستراليا على الدوام إحلال سلام عادل ودائم على أساس حل تفاوضي يقوم على وجود دولتين ويسمح لإسرائيل ولدولة فلسطين المستقبلية بأن تعيشا جنباً إلى جنب في سلام وأمن. وهناك حاجة ملحة لتحقيق تقدم نحو السلام، وهي حاجة أبلغنا بها القادة الإسرائيليين

وفي هذا الشهر المبارك عندما تحرر شعب إسرائيل، في ذلك الوقت، من العبودية وبرائن فرعون، نتطلع إلى التزام عالمي وإجراءات حقيقية على الأرض لكي يتحرر شعب فلسطين من الاحتلال الإسرائيلي، وإنهاء سنوات من الحرمان والمعاناة والهجمات المضادة والموت والبؤس والخوف وعدم اليقين والتوتر لجميع سكان هذه المنطقة، عرباً وغير عرب.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية تنزانيا المتحدة.

السيد سيروهييري (جمهورية تنزانيا المتحدة) (تكلم بالإنگليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقدكم هذه الجلسة. ويسر جمهورية تنزانيا المتحدة أن ترى كولومبيا وهي تنبؤاً برئاسة مجلس الأمن وتستضيف مداولات بشأن الحالة في الشرق الأوسط، لا سيما قضية فلسطين. ونود أن نشيد بالالتزام والكفاءة التي تتولون بها إدارة المداولات.

في عام ١٩٤٨ قرر مجلس الأمن عام إقامة دولتين، فلسطين وإسرائيل، تعيشان في سلام في جزء من أجزاء الشرق الأوسط. بيد أن السياسة والمصالح الفتوية والعداوة فيما بين الأفراد قد قادت في النهاية إلى انحلال الترتيب الذي وضعته الأمم المتحدة. ولم تفعل الحرب الباردة إلا أن فاقمت من الحالة.

ومنذ عام ١٩٤٨ شهد المجلس الإدلاء بالكثير من البيانات التي تحث على تصحيح الحالة، لكن بدون جدوى. فهل يجب أن نتكلم بلا نهاية كما لو أن لا أحد يستمع؟ إن الحالة في الشرق الأوسط وقضية فلسطين صنعها البشر مستخدمين مجلس الأمن. ويمكن للبشر أيضاً حل القضيتين باستخدام المجلس نفسه، أو أي وسيلة أخرى في متناول أيديهم يختارونها.

لا يسعنا أن نقول إن مجلس الأمن قد فشل في حل القضية الفلسطينية. إننا ندرك جميعاً أن الاستياء يسبب

كما تظل أستراليا قلقة إزاء الحالة الإنسانية، لا سيما في غزة. ونواصل الترحيب بالتخفيف من بعض القيود الإسرائيلية المفروضة على الوصول إلى غزة والخروج منها، ونعترف بشواغل إسرائيل الأمنية المشروعة. بيد أن القيود تظل تمثل عائقاً أمام تحقيق السلام. وغزة لا تحتاج إلى تدابير مخصصة متعلقة بتقديم المساعدة، ولو كانت بنية حسنة؛ بل تحتاج إلى تدفق البضائع والمواد بصورة ملائمة ويمكن التنبؤ بها. وستواصل الأمم المتحدة الاضطلاع بدور حاسم في معالجة الاحتياجات الإنسانية لسكان غزة.

وفي الختام، تشير التحولات في المنطقة برمتها إلى الحاجة الملحة لتحقيق تقدم نحو السلام. وتدعو أستراليا الإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء إلى الاعتراف بأن من مصلحتهما العودة إلى المفاوضات المباشرة حتى يتحقق في النهاية السلام العادل والدائم.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل ناميبيا.

السيد شانيك (ناميبيا) (تكلم بالإنكليزية): أشارك الآخرين في الإعراب عن الشكر لوكيل العام لين باسكو على إحاطته الإعلامية الضافية عن الحالة في الشرق الأوسط. وتؤيد ناميبيا البيان الذي أدلى به ممثل مصر بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

اسمحوا لي في البداية أنؤكد مجدداً تأييد ناميبيا الواضح والثابت للشعب الفلسطيني، وتعاطفها معه، وهو يسعى إلى ممارسة حقه غير القابل للتصرف في تقرير مصيره. وتعتقد ناميبيا أن حق تقرير المصير من حقوق الإنسان الأساسية، وأنه يتعين على المجتمع الدولي، بمقتضى واجباته القانونية والسياسية، أن يساعد الشعب الفلسطيني على إحقاق هذا الحق في أقرب وقت ممكن. لقد كانت ناميبيا أرضاً محتلة. وقد خبر شعبها، خبرة شديدة، واقع العيش الصعب تحت الاحتلال. ونتمنى أن نرى الشعب الفلسطيني وقد تحرر من قيود القهر مثلما تحررنا نحن منها قبل ٢١ عاماً.

والفلسطينيين خلال الزيارتين اللتين قام بهما وزير خارجيتنا إلى المنطقة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ ومرة أخرى في آذار/مارس ٢٠١١، وفي محادثات منتظمة منذ ذلك الوقت.

وتواصل أستراليا حث كلا الطرفين على التحلي بأقصى درجات ضبط النفس، وتفادي إصابة المدنيين، والعودة إلى المفاوضات في أقرب وقت ممكن. وفي حال لم تُتخذ هذه الخطوات، ولم يُحرز تقدم له مصداقيته نحو تحقيق السلام، فإن هناك خطراً حقيقياً في أن يتكرر ازدياد العنف الذي شهدناه في آذار/مارس، وسوف تنجم عنه إصابات غير مقبولة بين المدنيين في كلا الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي.

ويساور أستراليا القلق الشديد حيال الزيادة الأخيرة في العنف في إسرائيل والأراضي الفلسطينية، بما في ذلك الهجمات بالقذائف التي يشنها مقاتلون في غزة على جنوب إسرائيل، ومقتل مدنيين في غزة والضفة الغربية والقدس. إن العنف يقوض آفاق التسوية السلمية للصراع. والأهم من ذلك كله، يجب علينا جميعاً أن ندين الإرهاب بأشكاله كافة؛ ولا يمكن أن يكون هناك أي مبرر للقتل المتعمد للمدنيين الأبرياء بهذه الأعمال القاسية.

وبوصف أستراليا داعماً قوياً لجهود بناء الدولة الفلسطينية، فإنها ترحب بالتقدم الكبير الذي أحرزه رئيس الوزراء سلام فياض والسلطة الفلسطينية منذ عام ٢٠٠٩ في بناء المؤسسات اللازمة لإقامة الدولة. ومن الواضح أن عملية بناء المؤسسات هذه يجب أن يواكبها تقدم سياسي باتجاه السلام. بمشاركة كلا الطرفين وتفاوضهما المباشر على مسائل الوضع النهائي. وفي هذا السياق، يجب على كلا الطرفين الامتناع عن الأعمال التي تقوض الثقة وآفاق إحلال السلام، بما في ذلك بناء المستوطنات غير القانونية. فالمستوطنات تعوق آفاق تحقيق السلام، وتعرض للخطر مستقبل الحل القائم على وجود دولتين، وينبغي وقفها.

ويجب على مجلس الأمن اتخاذ التدابير الملائمة، وإثبات عزمه على حماية السكان المدنيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بأسلوب يتوافق مع القانون الإنساني الدولي. وينبغي للمجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن، ألا يكون انتقائياً، فيتصرف بصورة محففة أحياناً، بينما يتجاهل محنة الناس الذين حُرِّموا من كل شيء، بما يشمل الكرامة الإنسانية، طوال أكثر من ٦٠ عاماً. وعلاوة على ذلك، ينبغي للمجلس ألا يُخفق في الاضطلاع بمسؤوليته عن حماية السكان المدنيين، كجزء من التزامه بصون السلم والأمن الدوليين، وواجهه في تنفيذ قراراته المتعلقة بالصراع الإسرائيلي - الفلسطيني والصراع العربي - الإسرائيلي الأوسع نطاقاً.

ويجب على إسرائيل وفلسطين أن تستأنفا المفاوضات لبناء الثقة، باعتبارها خطوة واضحة وضرورية لبناء مستقبل متناسق. ويتعين على المجتمع الدولي ألا يتنكر لمسؤوليته عن مساعدة شعب فلسطين، الذي ما انفك يتوق إلى الحرية طوال أكثر من ٦٠ عاماً. إن الوقت قد حان لكي يتصرف المجتمع الدولي الآن، فعليه أن يمتلك الإرادة السياسية اللازمة للتصرف بالتوافق مع القانون الدولي، وميثاق الأمم المتحدة وجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، التي يتحتم أن تتقيد بها جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بما فيها إسرائيل.

وختاماً، أودّ أن أؤكد دعم ناميبيا الكامل لخطّة رئيس الوزراء سلام فيّاض لإنهاء احتلال فلسطين، وتحقيق استقلال دولة فلسطين، لتعيش جنباً إلى جنب مع دولة إسرائيل في سلام وأمن. وإننا ندعو مجلس الأمن إلى توفير القيادة والدعم الفعّالين لهذه الخطّة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل المكسيك.

السيد أوردوريكا (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): أسوة بما فعله متكلمون آخرون عديدون، أودّ أن أشكر السيد لين باسكو على إحاطته الإعلامية، كما أشكر الممثل

بدأ هذا العام بأحداث مثيرة في الشرق الأوسط، سيمتها التطلعات الديمقراطية والمطالبة بالحرية والعدالة وحقوق الإنسان.

والحالة في فلسطين حتّى أكثر إلحاحاً. لكنّ بناء إسرائيل غير القانوني للمستوطنات، وهدمها منازل الفلسطينيين وإتلاف ممتلكاتهم، بما في ذلك فندق شبرد التاريخي، لا يزال يقوّض جهود العودة إلى مسار السلام، ويزيد التوتّرات ويزعزع استقرار الحالة ميدانياً، ممّا يشكلّ محاولة أخرى إضافية من جانب السلطة القائمة بالاحتلال لحجب الإرادة الطيّبة الدولية تجاه شعب فلسطين.

وتعتقد ناميبيا أنّ بناء وتوسيع المستوطنات غير القانونية، وإقامة جدران الفصل والإلحاق عوائق خطيرة أمام السلام، وعقبات تحول دون التوصل إلى الحلّ القائم على وجود دولتين. والبناء غير القانوني للمستوطنات الإسرائيلية في القدس الشرقية ومحيطها بشكل خاص، ليس سوى محاولة لتغيير الوضع القانوني للمدينة وطابعها الماديّ والديمقراطي والثقافي، ويجب أن تتوقّف. ونحن نطالب إسرائيل، بصفتها السلطة القائمة بالاحتلال، بإيقاف هذه الأنشطة الاستفزازية، وغير القانونية. بمقتضى القانون الدولي، التي تشكّل عقبة أمام السلام.

إنّ الإسرائيليين يستحقّون العيش في سلام وأمن، وهذا ما يجب الاعتراف به. لكنّ سعي إسرائيل إلى الأمن لا ينبغي أن يؤدي إلى فقدان الأمن لشعب آخر في المنطقة، ولا سيما للسكان المدنيين.

إننا لا نزال نشهد الحصار الإسرائيلي المستنكر المتواصل لقطاع غزة، الذي يُشكّل عقاباً واضحاً لجميع سكان فلسطين. والحرمان والبؤس الجاري فرضهما على غزة غير مُبرّرَيْن أخلاقياً، وغير مقبولَيْن بأيّ معيار إنساني. فيجب رفع الحصار فوراً، واحترام الحقوق الإنسانية للسكان.

والسلطة الفلسطينية. فباعتماد القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، وخلافاً لكل التوقعات، تمكّننا، مثلاً، من الدعوة إلى وقف نهائي لإطلاق النار في غزة، وإلى فتح المعبر الحدودي لضمان وصول المعونة الإنسانية. وبالمثل، استطاع مجلس الأمن في حزيران/يونيه ٢٠١٠ أن يتكلم بصوت واحد ليدين الاشتباكات أثناء الهجوم على الأسطول الإنساني، ويطالب بتحقيق في الوقائع. وقد أجمع مجلس الأمن أيضاً على إرساء البارامترات لاتفاق سلام نهائي بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، كما ظهر باعتماد البيان الرئاسي المؤرخ في ١١ أيار/مايو ٢٠٠٩ (S/PRST/2009/14).

ومع ذلك، وعلى الرغم من الأولوية التي يُوليها مجلس الأمن لحلّ هذا النزاع، لم يكن لهذه الجهود أثر موضوعي ميدانياً. ففي غزة، لم يتمّ تنفيذ القرار رقم ١٨٦٠ (٢٠٠٩) تنفيذاً كاملاً، ويبدو أنّ الحالة قد عادت إلى ما كانت عليه قبل التدخل العسكري. فقد استؤنفت الهجمات الصاروخية، والحالة الإنسانية لسكان قطاع غزة تتدهور يومياً، على الرغم من الفتح الجزئي للمعابر الحدودية.

وكما ذكرنا منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، نعتقد أنّ أفضل طريقة للمضي قدماً، مع أخذ الهواجس الأمنية المشروعة لإسرائيل في الحسبان، هي إيجاد آلية رصد دولي لضمان دعم وقف إطلاق النار، والفتح الكامل للمعابر الحدودية وضبط تجارة الأسلحة إلى غزة بفعالية، عملاً بالقرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩).

ويتواصل توسّع المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية والقدس الشرقية، شأن الإخلاءات وعمليات الهدم المقابلة. ونحن نعتبر هذا التوسّع الاستيطاني وهدم البيوت الفلسطينية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها

القدس الشرقية، عقبة خطيرة أمام عملية السلام، تتناقض مع القانون الدولي وتؤدي قابلية البقاء لدولة

الدائم لإسرائيل والمراقب الدائم لفلسطين على بيانهما هذا الصباح.

إنّ المجتمع الدولي ما فتئ يشهد منذ عقود حروباً وتوترات وعنفاً في الشرق الأوسط، بدون أن يمتلك أية وسائل للتصرّف غالباً، آملاً أن يصل هذا الصراع يوماً إلى نهاية محددة، ويُفسح المجال للتعايش السلمي بين الأمم. واليوم، لم تُدخِر أية جهود لبلوغ هذا الهدف. وقد أصبحت الأمم المتحدة وعدد من الدول، سواء داخل المنطقة أو خارجها، معنية مباشرة بهذه المهمة المعقّدة. ومع ذلك، يتواصل الصراع ولا يتحقّق الهدف الذي يُتّبع حلاً محدّداً له - قيام دولة فلسطينية سيّدة ومستقلة وقابلة للبقاء اقتصادياً وسياسياً، تتعايش بسلام مع إسرائيل، ضمن حدود آمنة معترف بها دولياً.

يجب أن يتواصل الحوار والتفاوض، وأن يُثمر نتائج ملموسة للفلسطينيين والإسرائيليين. فالقبول بالوضع الراهن ليس بديلاً، لأنه سيُصعّد التوترات ويُفضي إلى المزيد من العنف والمواجهة، ممّا يُضرّ مباشرة بالسكان المدنيين ويُزعزع استقرار المنطقة، وبخاصة في ظلّ الاضطراب الراهن فيها. لذا، فإننا نؤكد قلقنا إزاء التعثر في المفاوضات بين الطرفين، الذي أضعف آفاق تحقيق السلام في الأجلين القريب والمتوسط.

وخلال فترة ولاية بلدي بصفته عضواً منتخباً في مجلس الأمن مؤخراً، دعمنا بنشاط الجهود الرامية إلى تحقيق السلام في المنطقة، وتعزيز مشاركة أوسع نطاقاً للمجلس في السعي إلى حلّ دائم لهذه المسألة. وفي ٢٠ مناقشة شهرية وعدد من الاجتماعات الطارئة في عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠، شهدنا وشاركنا في جهود المجلس لحلّ النزاع بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية.

ما زلنا مقتنعين بأنه على مجلس الأمن أن يضطلع بمسؤولية أكبر، ومواصلة القيام بكل ما في وسعه لإعادة بناء الثقة، وإعادة استئناف مفاوضات موضوعية بين إسرائيل

الحالي، وأن يستأنفا المفاوضات بغية التوصل إلى اتفاق إطاري بشأن الوضع الدائم وحل جميع المسائل الجوهرية وترجمة حل الدولتين إلى حقيقة ملموسة.

ونود أيضاً أن نتطرق إلى ثلاثة تقارير أخرى عن التقدم الذي أحرزته السلطة الفلسطينية، وقد جرى تقديم تلك التقارير في بروكسل في ١٣ نيسان/أبريل إلى لجنة الاتصال المخصصة المعنية بتنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى الفلسطينيين.

إن تقييمنا للحالة في الشرق الأوسط لا بد من أن يأخذ في الحسبان الحالة في المنطقة. ونلاحظ مع القلق زيادة التوترات بين الطوائف في لبنان، الأمر الذي يعرض للخطر التوازن السياسي والتعايش فيما بين سائر المجموعات التي تشكل نسيج المجتمع اللبناني بينما تحدث انتهاكات مستمرة لقرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦)، بالاقتران مع التوغلات اليومية التي تقوم بها القوات الإسرائيلية المسلحة في الأراضي اللبنانية. ونهيب بإسرائيل ولبنان والأطراف الفاعلة السياسية المعنية أن تمتثل إلى أحكام قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وأن تتحاشى استخدام لغة الاقتتال التي تؤدي إلى تصاعد العنف. ونثق بأنه سيتم تشكيل حكومة نتيجة المشاورات التي يقودها رئيس الوزراء ميقاتي.

أود أن أختتم كلمتي بالقول أن الوقت قد حان لاتخاذ قرارات سياسية صعبة وحاسمة من جانب قادة إسرائيل والسلطة الفلسطينية لما فيه صالح شعبيهما ومن أجل السلم والأمن الدوليين. ونعتبر تأييد مجلس الأمن والمجتمع الدولي على جانب عظيم من الأهمية من أجل تحقيق هذه الغاية.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية.

السيد فاليريو بريسنيو (جمهورية فنزويلا البوليفارية)
(تكلم بالإسبانية): إن جمهورية فنزويلا البوليفارية تشيد مرة أخرى بتولي كولومبيا البلد الشقيق لنا رئاسة مجلس الأمن.

فلسطينية. لذا، نطالب إسرائيل بوقف هذه الأنشطة فوراً، بغية إتاحة فرصة حقيقية لعملية السلام.

وفي ما يتعلق بالحالة الراهنة والانتشار الأخير للعنف، فإنّ بلدي يُدين جميع أعمال العنف، بما فيها تلك التي تُشجّعها العناصر الدينية المتطرفة في المستوطنات الإسرائيلية، والاستفزازات التي تقوم بها الجماعات الفلسطينية. فهذه الأعمال لا تؤدي إلاّ إلى إذكاء المزيد من التصعيد في العنف. كما نحث الطرفين على الامتناع عن أية أفعال أو أقوال قد تُفضي إلى حوادث عنف، ونؤكد أنه يجب معاقبة المسؤولين عنها وفقاً للقانون.

وبعد استئناف وجيز نتيجة للجهود التي قامت بها الولايات المتحدة، لم يكن بالإمكان استئناف محادثات السلام المباشرة بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، على الرغم من أنها تمثل أفضل خيار لتحقيق حل شامل ودائم ومقبول بصورة متبادلة وتفضي إلى قيام دولة فلسطينية قادرة على البقاء سياسياً واقتصادياً، وفقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وخارطة الطريق ومبادرة السلام العربية وبيانات المجموعة الرباعية الصادرة في آذار/مارس وأيلول/سبتمبر ٢٠١٠ وشباط/فبراير ٢٠١١.

لقد أحطتنا علماً بتقرير المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، السيد روبرت سيرى عن التقدم المحرز خلال السنتين الماضيتين في تنفيذ برنامج الحكومة الثالثة عشرة للسلطة الفلسطينية. وقد أيدت المجموعة الرباعية ذلك البرنامج والذي تسعى السلطة الفلسطينية من خلاله إلى بناء المؤسسات اللازمة من أجل إقامة الدولة.

ويود وفد المكسيك أن يعرب عن قلقه إزاء ما ورد في تقرير المنسق سيرى، أي أن العقبة الرئيسية أمام قيام الدولة الفلسطينية الحاري الإعلان عنها حالياً تكمن في استمرار الاحتلال الإسرائيلي وفشل أي عملية تفاوض ترمي إلى حل الصراع بين الطرفين. ونؤيد أيضاً ما ذكره المنسق ومؤداه أن من الأهمية العظمى أن يتغلب الطرفان على المأزق

تحض فتزويلا دولة إسرائيل على احترام سيادة لبنان وتحاشي المزيد من الصراعات من قبيل ذلك الصراع الذي وقع في تموز/يوليه ٢٠٠٦. ولا يمكن التوصل إلى حلول بناءة إلا من خلال المفاوضات المباشرة بين الطرفين كما نص على ذلك القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

كذلك تكرر فتزويلا ضرورة انسحاب إسرائيل من الجولان السوري المحتل تماشياً مع القرار ٤٩٨ (١٩٨١) والقرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣).

وحيث تطرق عدة أعضاء في المجلس إلى موضوع ليبيا في هذا المنتدى، تود جمهورية فنزويلا البوليفارية أن تكرر قلقها فيما يتعلق بالقرار ١٩٧٣ (٢٠١١) الذي أدى إلى عدوان عسكري على ذلك البلد. وإذا تجاوز بعض أعضاء المجلس سلطاتهم القانونية وقرروا على هواهم إعادة تعريف القانون الدولي ستفقد الأمم المتحدة سبب وجودها.

أود أن أعيذ إلى الأذهان بأن ممثلي ١٤ بلداً في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وأفريقيا وآسيا قدموا بتاريخ ٣١ آذار/مارس ٢٠١١ بلاغاً إلى رئيس مجلس الأمن خلال شهر آذار/مارس (٢٠٠٣)، الممثل الدائم للصين، طلبوا فيه من هذه الهيئة العمل بصورة وثيقة مع البلدان والمنظمات القائمة في المنطقة واتخاذ التدابير العاجلة المفضية إلى وقف فوري لإطلاق النار وإيجاد حل سلمي ومستدام يجسد إرادة الشعب الليبي.

ما هو العمل الذي قام به مجلس الأمن لتنفيذ وقف إطلاق النار والسعي إلى السلام؟ وما هي التدابير الجاري اتخاذها للحيلولة دون الاحتلال العسكري لليبيا؟ إن جمهورية فنزويلا البوليفارية تؤيد إحلال السلم في العالم. ومن هنا دعا الرئيس هوغو تشافيز فرياس إلى تشكيل هيئات دولية محايدة لتعزيز الحوار فيما بين الليبيين والتوصل إلى سلام دائم ومستمر.

ونرحب بالإحاطة الإعلامية التي قدمها السيد باسكو، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية. ونؤيد البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لجمهورية مصر العربية باسم حركة عدم الانحياز.

إن تدمير المنازل والتدابير الانتقامية المستمرة التي تمارسها إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال، في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، أعمال غير شرعية وتشكل عقبات رئيسية أمام إحلال السلام في المنطقة. إن تلك الأعمال تهدف إلى تغيير التكوين الديمغرافي للأرض الفلسطينية المحتلة، وطابعها ووضعها، وتنتهك بصورة صارخة القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن وقرارات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة.

ونأسف لعدم اعتماد مشروع القرار المتعلق بعدم شرعية إنشاء المستوطنات الإسرائيلية، على الرغم من أنه حظي بتأييد الأغلبية الساحقة من الدول. ولا بد للأمم المتحدة ومجلس الأمن من اتخاذ التدابير اللازمة لحمل دولة إسرائيل على الامتثال للقرارات التي تعزز إقامة دولتين تعيشان جنباً إلى جنب داخل حدود سلمية وأمنة ومعترف بها. إن بلدي يؤكد من جديد أن على إسرائيل أن تحترم احتراماً كاملاً أحكام اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية الأشخاص المدنيين وقت الحرب في الأراضي الفلسطينية، بما في ذلك القدس الشرقية، وغيرها من الأراضي العربية المحتلة.

وتقدر فنزويلا الزيادة التي طرأت خلال الأشهر القليلة الماضية على عدد البلدان التي اعترفت بفلسطين دولة حرة ومستقلة. وهذا ما برح يمثل مساهمة كبيرة في عملية السلام في الشرق الأوسط.

إن الحالة الإنسانية في قطاع غزة لا تزال تتسم بالخطورة نتيجة الحصار المستدام والوحشي الذي تنفذه دولة إسرائيل. وتطالب فنزويلا مرة أخرى بالعمل فوراً ومن دون شروط على رفع هذا التدبير غير الشرعي والافتراضي.

إن إصرار إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على الاستمرار في نشاطها الاستيطاني الاستعماري بديلاً عن السلام، في تحد تام للإجماع الدولي الواضح والقوي على عدم شرعية المستوطنات، يزيد الأمر تعقيداً ويفرز تداعيات خطيرة على فرص إحلال السلام وتحقيق حل الدولتين. والكل يعمل أن الاستيطان يزيد من تقلص مساحة الأراضي الفلسطينية التاريخية محل التفاوض، ويؤثر بصفة مباشرة على أحد العناصر الأساسية في قضايا الحل النهائي، فضلاً عما ينتج عنه من طرد للسكان الفلسطينيين ومصادرة لأراضيهم وهدم منازلهم وتشريد لأهاليهم. وهي أعمال تُخالف، نصاً وروحاً، العديد من المرجعيات القانونية ذات الصلة، لا سيما اتفاقية جنيف الرابعة، التي اعتمد عليها هذا المجلس الموقر نفسه عندما تبني عدداً من قراراته السابقة التي حسمت في مسألة المستوطنات وفي أعمال غير شرعية أخرى تمارسها سلطات الاحتلال الإسرائيلية منذ عقود ضد الشعب الفلسطيني.

ودعوني هنا أن أرجع بذاكرة المجلس إلى أكثر من ٣٠ سنة مضت، حينما اتخذ مجلس الأمن في غرة آذار/مارس ١٩٨٠، وكانت تونس آنذاك عضواً غير دائم فيه، القرار ٤٦٥ (١٩٨٠) بـ ١٥ صوتاً مؤيداً، والذي تبني بمقتضاه المجلس موقفاً واضحاً وصريحاً من المستوطنات، لا تزال المجموعة الدولية تعيد الإعراب عنه منذ عقود، دون تغيير في الميدان وفي ضوء غياب لفرض احترام القانون الدولي على دولة عضو في الأمم المتحدة.

لقد جعلت تونس من القضية الفلسطينية منذ عقود قضية شعبها، وتصدرت دائماً أولوياتها، وقدمت لأشقائها الفلسطينيين دعماً متواصلاً، قوياً ودؤوباً، باعتبارها قضية عادلة، تحمل في طياتها كفاحاً مشروعاً للشعب من أجل السيادة والحرية والكرامة.

وتونس المعتزة، حكومة وشعباً، بثورتها المجيدة في ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، ثورة الكرامة والحرية،

أود أن أختتم كلمتي بالقول أنه من الحتمي أن توقف إسرائيل فوراً عدوانها على الشعب الفلسطيني وأن تنهي إقامة المستوطنات اليهودية في المنطقة. ومن الجدير بالذكر أن رئيسنا قال أن السبيل الوحيد لإحلال السلام يتمثل في تحقيق العدالة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): والآن أعطي الكلمة لممثل تونس.

السيد جمعة (تونس): سيدي الرئيس، أود في البداية أن أتقدم بعبارة التهنئة إلى وفد كولومبيا الصديق على توليه رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، متمنياً له كل التوفيق في مهامه. كما لا يفوتني أن أشكر وفد الصين الصديق على رئاسته المتميزة للمجلس في الشهر المنصرم. وأشكر أيضاً السيد باسكو، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية على إحاطته الإعلامية التي قدمها للمجلس هذا الصباح. وأود أن أشير إلى أن وفد بلادي يؤيد بيانات المجموعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي وحركة عدم الانحياز التي تم الإدلاء بها سابقاً أمام المجلس.

لقد طالت فترة تعطل المسار التفاوضي لتبلغ شهرها السابع رغم جهود العديدين من الأطراف الفاعلة لاستئنافه، في حين كانت تتجه آمال المجموعة الدولية قبل ذلك إلى إنهاء صراع طويل في المنطقة لا سيما عبر إقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة على حدود سنة ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية خلال السنة الحالية، تعيش جنباً إلى جنب مع إسرائيل في سلم وأمن. ومرة أخرى نرى أن الأهداف المرسومة تصطدم بواقع في الميدان يبين من جديد تعنت الجانب الإسرائيلي وتماديهِ في انتهاج سياسة تُخالف جميع المواثيق الدولية ولا تتماشى مع روح أي عملية تفاوضية. والتي يجب أن تُبنى على الثقة وإبداء حُسن النوايا والجدية في التعامل مع قضية تتعلق بمصير شعب حُرُم لعقود من ممارسة أبسط حقوقه، ومنطقة عانت لسنوات طوال من تبعات الحروب والتوتر والاحتقان.

سلطات الاحتلال لالتزاماتها بمقتضى اتفاقية جنيف الرابعة، كما تُنبه إلى أن العنف سيقوض جهود السلام ويقضي على آمال التوصل إلى حل سلمي للتراع.

على صعيد المسارين اللبناني والسوري، تُحدد تونس التأكيد على أن السلام العادل والشامل مع إسرائيل لن يتحقق إلا بالانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي العربية المحتلة إلى خط ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، بما في ذلك القدس الشرقية والجولان العربي السوري المحتل والأراضي التي ما زالت محتلة في جنوب لبنان، وتحقيق استقلال دولة فلسطين وعاصمتها القدس الشرقية طبقاً لمبادرة السلام العربية، وإيجاد حل عادل لقضية اللاجئين الفلسطينيين، وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

لقد استمرت معاناة شعوب منطقة الشرق الأوسط طويلاً، ولا مناص من إنهاء الاحتلال في الأراضي العربية المحتلة لتحقيق الأمن والاستقرار في منطقة يعلم الجميع أن أمن العالم بأسره مرتبط بأمنها واستقرارها. كما لا يمكن أن تسمح المجموعة الدولية مجدداً بعودة التوتر والاحتقان ومخاطر المواجهات والاعتداءات على أرواح البشر والمدنيين. وهو الخطر الذي يدهمنا إذا ما لم تتخذ إجراءات عاجلة وحازمة لاستئصال الأسباب الجذرية للتوتر.

إن الجميع مدعوون الآن، وأكثر من أي وقت مضى، لإنقاذ فرص استئناف مسيرة السلام في هذا الظرف الدقيق، استجابة لتطلعات شعوب المنطقة والإرادة الدولية المشتركة القوية الداعمة لقضايا الحق والعدل، وحق الشعب الفلسطيني في الحرية والكرامة وبناء دولته المستقلة على أرضه. كما أن الجميع مدعوون للمرور إلى مرحلة تتجاوز التعبير عن المواقف إلى أفعال ومبادرات جريئة وشجاعة، تعكس إرادة صادقة وقوية لتحمل مسؤولية تاريخية جماعية لإنهاء صراع طويل ومريع، كلف شعوب المنطقة، في المقام الأول، خسائر جسيمة في البشر والممتلكات، وحرمتها من نعمة الاستقرار والتفرغ لجهود التنمية، وجعل شعوبها تعيش

تحدد تمسكها بمبادئ الشرعية الدولية ومناصرتها لقضايا الحق والعدل في العالم وفي مقدمتها القضية الفلسطينية. وهو ما تم التعبير عنه لفخامة الرئيس محمود عباس بمناسبة زيارته إلى بلادي من ١٨ إلى ٢٠ نيسان/أبريل الجاري خلال مختلف محادثاته ومشاوراته مع مختلف المسؤولين. كما أنه موقف راسخ أعربت عنه شرائح الشعب التونسي مراراً وتكراراً خلال ثورتها المباركة وإثرها.

وتدعو تونس في هذا الإطار إلى حمل إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على الوقف الفوري لأعمالها الاستيطانية والالتزام بتعهداتها بموجب القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي والتزاماتها بموجب خريطة الطريق ومرجعيات عملية السلام. كما تدعو تونس مجدداً كل الأطراف المعنية، لا سيما المجموعة الرباعية الدولية إلى تحمل مسؤولياتها في التعامل الفعّال مع هذا الموقف الإسرائيلي المتعنت والرافض للانصياع إلى الشرعية الدولية والتجاوب مع متطلبات السلام العادل.

وتؤكد بلادي على الرفض المطلق لكل الأعمال الهادفة لتغيير الهوية الدينية والديمقراطية والاجتماعية للقدس الشريف، والمساس بالمقدسات الدينية وعمليات التخريب والطراد التعسفي وتشريد الأسر، وتُدين استمرار إسرائيل في هذه الأعمال، مطالبة المجتمع الدولي باتخاذ وقفة حازمة لإيقافها والحيلولة دون فرض سياسة الأمر الواقع.

إن الوضع في غزة، وكما نبه إليه الكثيرون في مناسبات عديدة سابقة، يُنذر بعودة سلسلة جديدة من التوتر والاحتقان، ولا شك أن الاعتداءات الأخيرة التي وقعت في حق مدنيين فلسطينيين يُعيد إلى ذاكرتنا مخاطر الانزلاق في حلقة أخرى من العنف ستعمق من مأساة الفلسطينيين الذين لم يضمنوا بعد جروحهم منذ العدوان على غزة في الفترة بين كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ وكانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. وتحدد تونس بهذه المناسبة دعوتها إلى توفير حماية دولية للشعب الفلسطيني وتؤكد على ضرورة احترام

العربي، يخطئ من يظن بأن مرونة الدول العربية وجهود المجموعة الرباعية والأمين العام ستستمر إلى الأبد. فمع الأسف تستمر الحكومة الإسرائيلية في سياسة الاستيطان غير المشروع في الأرض الفلسطينية المحتلة والجولان السوري المحتل، في تحد لما طالبت به المجموعة الرباعية واللجنة الوزارية لمبادرة السلام العربية، وثلاثا المجتمع الدولي الذي بات على أتم الاستعداد للإعلان عن قيام الدولة الفلسطينية.

اليوم، السيد الرئيس، يوحد إجماع دولي على حل الدولتين فلسطين وإسرائيل تعيشان في سلام جنبا إلى جنب ويجب الاستفادة من هذا الإجماع والزخم الحاصل تجنباً لمواجهة إقليمية لا تستبعد في ظل الظروف الراهنة، وعلى قادة إسرائيل أن يأخذوا ذلك على محمل الجد.

إن موقف الدول العربية والدول المحبة للسلام يأتي انسجاماً مع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بما في ذلك قرارات مجلس الأمن لأن إحلال السلام الدائم والشامل والعدل في منطقة الشرق الأوسط لا يكون إلا مبنياً على مبدأ الأرض مقابل السلام والمرجعيات الدولية.

نكرر رفضنا القاطع للتدابير غير القانونية التي تتخذها إسرائيل في القدس الشرقية المحتلة ومحاولاتها تغيير الهوية العربية للمدينة وتكوينها الديمغرافي ومركزها القانوني وطابعها الديني، ونؤكد أن جميع هذه المحاولات لاغية وباطلة ولا أثر لها. ويجب على المجتمع الدولي التعبير عن رفضه لمحاولات الحكومة الإسرائيلية المساس بالمقدسات الإسلامية والمسيحية، وهدم منازل المدينة وطرد سكانها العرب منها وسحب هوياتهم، بهدف تهويد المدينة، وذلك لأن تلك المحاولات تحالف التزامات إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، وفق القانون الدولي وتنقض قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة كما تقوض أسس الحل السلمي للقضية الفلسطينية والنزاع العربي الإسرائيلي.

كما يستمر الاحتلال الإسرائيلي لأراض لبنانية، يجب التنويه باستمرار الخروقات الجوية وأعمال الجاسوسية

في خوف مستمر ومع ذلك، فإن الأصوات المنادية بالسلام والمؤمنة بالحوار والتفاوض لحل الأزمات والراغبة في إرساء أمن واستقرار مستدام في منطقة الشرق الأوسط، لا تزال أصواتاً قوية وآملة في تغيير فعلي على الميدان يكفل تحقيق حل الدولتين وينهي الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية، ويتعين علينا جميعاً مساندة هذه الأصوات ودعمها.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن إلى

ممثل قطر.

السيد النصر (قطر): أثنى جهود بلدكم الصديق

أثناء رئاستكم لمجلس الأمن لهذا الشهر، فأشكر لكم عقد هذا الاجتماع حول بند الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين، وأضم صوت وفد بلادي إلى بيان ممثل المملكة العربية السعودية باسم المجموعة العربية وبيان ممثل مصر باسم حركة بلدان عدم الانحياز. وبيان ممثل طاجيكستان باسم مجموعة منظمة المؤتمر الإسلامي. كما أنه بالإحاطة الإعلامية التي قدمها للسيد لين باسكو، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية مع التأكيد على أهمية دور الأمانة في الوصف الدقيق للحقائق على الأراضي العربية المحتلة التي طال أمد احتلالها من قبل إسرائيل، وأثر ذلك على الاستقرار العالمي وليس في الشرق الأوسط فحسب. كما أرحب بمشاركة السيد بدرو سيرانو، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي بالنيابة لدى الأمم المتحدة والسيد عبد دبالو، رئيس لجنة ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف في هذه الجلسة.

يرى العالم مؤخراً مواقف راديكالية لم يسبق لها مثيل من الحكومة الإسرائيلية التي تتنصل من التزاماتها المتفق عليها دولياً وتسببت مؤخراً في عرقلة مفاوضات السلام، مدعومة للأسف بالحماية من المسائلة، وبإجهاض جهود هذا المجلس لإرسال إشارة واضحة بأن صبر المجتمع الدولي على الاستيطان اللاشعري والاحتلال للأراضي العربية منذ عام ١٩٦٧ بدأ ينفذ. وخاصة في ظل الغليان الحالي في العالم

المزيد مما ينبغي القيام به في الشرق الأوسط لحماية الحقوق الأساسية للسكان في المنطقة ووضع حد للعنف القائم.

إن ملديف، بوصفها دولة عضوا في منظمة المؤتمر الإسلامي، تؤمن إيمانا راسخا بأن السلام والرخاء في الشرق الأوسط لن يتحققا إلا بتمكين شعوبه من تحقيق الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي من شأنها أن تؤدي إلى نظام حكم أكثر ديمقراطية وتمثيلا. وبحسب تجربتنا، فإن حجب حقوق الإنسان والحريات الأساسية يأتي بنتائج عكسية هائلة وقد يؤدي في نهاية المطاف إلى انهيار المعايير المجتمعية. إننا نناشد المجتمع الدولي، وبخاصة أعضاء جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي، أن يساعدوا الدول التي تشاركهم عضوية المنظمين والتي تمر بمراحل انتقالية شبيهة في بناء البنية المؤسسية الضرورية لإكمال الانتقال إلى نظام حكم خير من يحدد ملامحه شعب كل منها.

فيما يتعلق بقضية فلسطين، فإن موقف حكومي معروف للجميع. إننا نشعر بخيبة أمل عظيمة إزاء المعاناة المستمرة للشعب الفلسطيني. إنه شعب محروم منذ أمد بعيد من حقه في تقرير المصير والعيش في سلام وحرية في دولته المستقلة. وفي الوقت الذي نعترف فيه بحقوق الشعب الفلسطيني، فإننا أيضا نقدر وندعم حق شعب إسرائيل في العيش في سلام وأمن، جنبا إلى جنب مع دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة.

من دواعي قلقنا الأخرى، الاستيطان الإسرائيلي. إن ملديف تقر بالحقوق الإسرائيلية في الإسكان، إلا أن ذلك لا يعني أن تُسحق الحقوق الفلسطينية في ذات الوقت. لذا تدعو ملديف إسرائيل إلى تجميد التوسع في جميع المستوطنات في الأراضي المحتلة.

وفي الختام، لا تريد الملديف أن ترى جيلا آخر من الفلسطينيين ينمو تحت نير الاحتلال والحصار، اللذين يكرسان الفقر المدقع والحرمان اللذين عانى منهما على مدى الـ ٦٣ سنة الماضية. ونحث جميع البلدان على دعم الركائز

الإسرائيلية التي تهدد سيادة لبنان وتنتهك قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦). كما تستمر إسرائيل في احتلال الجولان السوري واستنزاف خيراته وتكثيف الاستيطان فيه كما تفعل بفلسطين، حيث يتم طرد السكان العرب من منازلهم وهدم بيوتهم، في ازدياد لأبسط حقوق الإنسان، يتزامن معه تغيير هوية وبنية الأرض المحتلة في انتهاك للقانون الدولي. ونعید هنا التأكيد على قرارات الجمعية العامة التي تعلن بطلان قرار إسرائيل بضم الجولان وعلى ضرورة عودته إلى سوريا وتنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١) وكذلك عودة ما بقي من الأرض اللبنانية المحتلة إلى لبنان وتأكيد حقه في المقاومة للدفاع عن سيادته.

أود التذكير بأن هذا المجلس يتحمل مسؤولية تحقيق السلام في الشرق الأوسط لا سيما الدول الخمس الدائمة العضوية، وبالأخص تلك التي لها مسؤولية تاريخية ومسؤولية سياسية عما وصلت إليه الأوضاع إلى هذا الحد. إلا أن الحلول موجودة عند توافر الإرادة السياسية لتهيئة ظروف إنشاء وبقاء الدولة الفلسطينية المستقلة والاعتراف بها على أساس حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧ بعاصمتها القدس الشرقية. وختاماً فإن حق الكفاح من أجل التحرر من الاحتلال الأجنبي حق مشروع ولا يمكن مساواته بالعدوان العسكري من جانب قوات الاحتلال.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن إلى

مثل ملديف.

السيد محمد (ملديف) (تكلم بالإنكليزية): أبدأ

بالإعراب عن عميق تقديرنا للفرصة التي أتاحت لنا لمخاطبة مجلس الأمن خلال هذه المناقشة الهامة بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين.

ونلاحظ ببالغ القلق العنف القائم حاليا في الشرق الأوسط. وفيما تشيد حكومي بتنفيذ المجتمع الدولي لقرار مجلس الأمن ١٩٧٣ (٢٠١١) في ليبيا، فإنها ترى أن ثمة

وحافز لفظائع جديدة. وفي ذلك الصدد، نرحب بالجهود التي تبذلها حكومة سويسرا، باعتبارها الدولة الوديدة لاتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، للدعوة مجددا لعقد مؤتمر الأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية جنيف الرابعة للنظر في تدابير لإنفاذ الاتفاقية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ونأمل في إمكان عقد المؤتمر قبل أيلول/سبتمبر.

ونتطلع أيضا إلى تقرير شامل من الأمين العام بشأن التقدم المحرز في تنفيذ توصيات بعثة تقصي الحقائق من جانب جميع الأطراف المعنية، بما فيها أجهزة الأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن.

من دواعي الأسف أن نشهد أن عدم تحرك أجهزة الأمم المتحدة للتعامل مع السياسات غير المشروعة واللاإنسانية والممارسات القمعية للنظام الإسرائيلي ضد سكان الأراضي المحتلة زاد من جرأة هذا النظام الخطير على مواصلة جرائمه ضد الشعب الفلسطيني الأعزل. إن الدعم السخي من جانب بعض القوى للنظام الإسرائيلي من أهم أنواع الدعم في التاريخ الحديث. وقدم ذلك الدعم على حساب السلام والاستقرار الإقليميين، وعلى حساب حقوق الإنسان الأساسية للفلسطينيين. وفي شباط/فبراير الماضي، فشل مجلس الأمن مرة أخرى في اتخاذ إجراء بشأن مشروع القرار (S/2011/24) الذي أكد ببساطة على الضرورة الملحة لوضع حد للحملة غير المشروعة لنظام الفصل العنصري الإسرائيلي لتدمير المنازل الفلسطينية وبناء وحدات استيطانية جديدة (انظر S/PV.6484).

لقد كان مصير مشروع القرار الفشل ببساطة لأن عضوا دائما واحدا لجأ إلى استخدام حقه الامتيازي للنقض وحال دون تحرك مجلس الأمن. وبالطبع لم تكن تلك المرة الأولى، إذ أن للولايات المتحدة تاريخا طويلا مسجلا من تغطية الفظائع التي يرتكبها النظام الإسرائيلي، وبالتالي المشاركة كشريك في جرائم النظام. إن عرقلة تحرك المجلس لن تؤدي سوى إلى تشجيع النظام الإسرائيلي على مواصلة

التي من شأنها أن توفر حلا دائما للصراع لشعوب المنطقة. إن العنف لن يحقق مطلقا السلام في الشرق الأوسط، بل سيفضي إلى المزيد من العنف وإراقة المزيد من الدماء وزيادة الكراهية على كلا الجانبين. ولذلك تعتقد حكومتي اعتقادا قويا أن السلام لن يتحقق في الشرق الأوسط إلا عندما تقوم دولة فلسطينية ذات سيادة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد الحبيب (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): أود، في البداية، أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن الحالة في الشرق الأوسط. تكتسي المسألة قيد المناقشة أهمية كبيرة، وهذه الجلسة على قدر كبير من الأهمية في ضوء التطورات الجديدة التي تحدث في المنطقة.

يواصل النظام الإسرائيلي تحدي القانون الدولي بمواصلة حصاره غير الشرعي واللاإنساني للفلسطينيين، وخاصة في قطاع غزة، في حين لم يتم بعد إصلاح الأضرار التي لحقت بغزة نتيجة هجوم النظام المحتل في عام ٢٠٠٩. إن تقرير بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن النزاع في غزة (A/HRC/12/48) يمثل خطوة مهمة في معالجة انتهاكات النظام الإسرائيلي في غزة. لقد أثار التقرير، عندما صدر، الآمال في أن أجهزة الأمم المتحدة المعنية، بما فيها مجلس الأمن، ستتخذ إجراء لوضع حد لثقافة الإفلات من العقاب على جرائم الحرب الإسرائيلية.

لكن لم يُتخذ أي إجراء موثوق تحقيقا لتلك الغاية. ولا تزال المحاولات تبذل لحو الفظائع التي ارتكبتها آلة الحرب الإسرائيلية. ماذا سيبقى من مصداقية الأمم المتحدة إذا لم يتخذ إجراء بشأن التقرير؟ ينبغي أن تكفل أجهزة الأمم المتحدة، بما فيها مجلس الأمن، التنفيذ الكامل والفوري للتوصيات الواردة في تقرير غولدستون. إن إفلات مرتكبي جرائم ذات طابع خطير من العقاب في حد ذاته سبب

ينضم إلى صفوف أولئك الذين اعترفوا بالفعل بفلسطين دولة مستقلة. وهذا مؤشر واضح جداً على أن قضية فلسطين تكتسب زخماً جديداً. لنأمل في أن القمع والاحتلال سيستهان وأن العدالة والحرية ستسودان في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وقبل أن أختتم، أود أن أرد على إشارة ممثلي الولايات المتحدة والنظام الإسرائيلي إلى بلدي. أود أن أسجل أن وفدي يرفض المزاعم التي لا أساس لها والتشويهات التي أثّرت في القاعة، والتي تهدف إلى صرف انتباه المجتمع الدولي عن الحقائق المتعلقة بالسياسات الإجرامية والفظائع البشعة التي يرتكبها النظام الإسرائيلي في المنطقة، ولا سيما الجرائم الشنيعة التي تُرتكب ضد شعب فلسطين.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): لا يوجد متكلمون آخرون على قائمتي. وبذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٢٠.

سياساته اللاإنسانية والمحرضة على الحرب مع الإفلات من العقاب وانتهاك حقوق الإنسان المعترف بها دولياً والقانون الإنساني دون أي عواقب.

ويواصل النظام الإسرائيلي سياساته العدوانية ضد لبنان عن طريق الانتهاك المستمر لمجالاته البرية والبحرية والجوية ورفض الانسحاب من الأراضي اللبنانية المحتلة. إنه يرفض أيضاً الانسحاب من مرتفعات الجولان. إن هذا النظام يواصل سياساته العدائية والاستفزازية للتحسس على لبنان. وجرى مؤخراً اكتشاف ومصادرة معدات تجسس متطورة - في ثاني واقعة من نوعها في أقل من سنة. إن هذا انتهاك صارخ للسيادة اللبنانية وسلامة أراضيه.

إن تحقيق تسوية سلمية وعادلة لقضية فلسطين أمر لا بد منه لبلوغ سلام واستقرار شاملين ودائمين في الشرق الأوسط وخارجه. وفي رأينا، فإنه لا يمكن تحقيق سلام دائم في فلسطين والمنطقة إلا من خلال إقامة العدل وإنهاء السياسات التمييزية والعنصرية وإنهاء احتلال أراضي فلسطين وجميع الأراضي المحتلة الأخرى. واليوم، نرى المزيد من الدول